



PROVISIONAL

A/40/PV.111
24 December 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية عشرة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيدة كاسترو دي باريش (نائبة الرئيس)	(كوستاريكا)
شم :	السيد دي بينيس (الرئيس)	(اسبانيا)
شم :	السيد ساري (نائب الرئيس)	(السنگال)

- قانون البحار [٣٦] (تابع)

(١) تقرير الامين العام

(ب) مشروع قرار

- انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى :

(و) انتخاب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، مذكرة من الامين العام

(ب) انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس الاغذية العالمي ، مذكرة من الامين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٥١٧٩٣ 85-64662/A

- (ج) انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق ؛ مذكرة من الأمين العام
- (هـ) انتخاب تسعة عشر عضوا للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : [٢٥] (تابع)

- (١) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
- (ب) تقرير اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية
- (ج) تقرير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- (هـ) مشاريع القرارات
- (و) تقرير اللجنة الخامسة

نظرا لغياب الرئيس ، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة كاسترو دي باربيش

(كومتاريكا) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٣٦ (تابع)

قانون البحار :

(١) تقرير الأمين العام (A/40/923)

(ب) مشروع قرار (A/40/L.33)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : كما يعلم الممثلون ، اعتمدت الجمعية العامة صباح اليوم مشروع القرار A/40/L.33 . وبالتالي أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليق تصويتهم على هذا القرار . وأود أن أذكر الممثلين أنه بمقتضى مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ لا تتجاوز مدة تعليق التصويت عشر دقائق ، ويدلي بها الممثلون من مقاعدهم .

السيد ريفيرا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد امتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار هذا ، غير أن ذلك لا يمنعه من أن يعترف بالقيمة التاريخية لاتفاقية قانون البحار ومدلولها بالنسبة للتعاون الدولي وهو أساس السلم والتنمية .

وما فتئ بلدي منذ ما يقرب من ٤٠ عاما يؤكد حقوق الدول الساحلية في البحار المتاخمة لها إلى مسافة ٢٠٠ ميل ، ويبذل جهودا خاصة من أجل إقامة نظام عالمي لاستخدام قاع البحار . وبالتالي ، تنظر بيرو بشكل ايجابي إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والعمل الذي أنجزته اللجنة التحضيرية .

وقد تابعت بيرو باهتمام خاص تطورات هذا المك القانوني الجديد وما أحرز من تقدم حتى الآن ويحذو بلدي الأمل أن هذا التقدم سوف يسهم أسهاما قويا في تعزيز قانون البحار بمشاركة كاملة من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

ويعلن وفد بيرو ان الآثار المترتبة على انضمام بيرو الى اتفاقية قانون البحار هي موضع دراسة حتى الآن ، وبعد ذلك ستتولى السلطات التنفيذية والتشريعية اتخاذ قرار يتسق مع المصالح الوطنية .

السيد وستفال (جمهورية المانيا الاتحادية) : (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد امتنعت جمهورية المانيا الاتحادية عن التصويت على القرار الذي اعتمدتوا ولكن حكومة بلدي تود ان تبين ان لديها تحفظات كبيرة ازاء هذا القرار ، وانها لا تقبل اجزاء منه .

لم توقع جمهورية المانيا الاتحادية على اتفاقية قانون البحار نظرا للاعتراضات على الجزء المتعلق بالتعدين في قاع البحار العميق . ولكنها مع ذلك لا ترفض الاتفاقية في جميع الامور التي لا تتعلق بانشطة قاع البحار العميقة . ولذلك ، تظل جمهورية المانيا الاتحادية ملتزمة التزاما ثابتا بالسعي للتوصل الى اتفاقية شاملة مقبولة عالميا حول قانون البحار ، تقوم في كل اجزائها على توافق آراء الدول . ومازالت جمهورية المانيا الاتحادية تأمل ان يؤدي المزيد من المفاوضات الى تحقيق هذه الغاية ، وتنوي ان تشترك بشكل فعال في هذه الجهود . وقد عرضت موقفها في هذا الصدد في الجمعية العامة في العام الماضي وايضا في الخطاب المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ الموجه الى رئيس اللجنة التحضيرية ، والمستنسخ في الوثيقة . LOS/PCN/571

ونحن نؤمن انه في مجال قانون البحار ، كما هو الحال في المجالات الاخرى ، هناك حاجة لبذل الجهود من اجل التوصل الى حلول تركز على توافق الآراء . الا ان القرار الحالي لا يساعد في رأينا هذه الجهود ، وكذلك الاعلان المعتمد في ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٥ من جانب اللجنة التحضيرية والذي اثير اليه في القرار . وفي رسالة موجهة الى اللجنة التحضيرية ، اثبتت جمهورية المانيا الاتحادية تحفظها في هذا الصدد . ولا يمكن لبلدي ان يقبل الادعاء الوارد في ذلك الاعلان بان الاتفاقية التي لم تدخل حيز التنفيذ بعد قد اقامت نظاما لانشطة قاع البحار العميقة . فمثل هذا الادعاء ليس له اساس قانوني . ولو اجري تصويت منفصل على كل فقرة لكان وفدي مفضرا الى التصويت معارضا للاجزاء المتمثلة بذلك في القرار .

وهناك عناصر أخرى في ديباجة القرار ومنطوقه تعوق عملية التوصل الى توافق الآراء بالنسبة للمسائل الخلافية بدلا من محاولة التوفيق بين الآراء المختلفة. ومع ذلك ، تواصل جمهورية المانيا الاتحادية العمل مع البلدان الأخرى من أجل التوصل الى حلول سليمة مقبولة عموما بالنسبة للمسائل التي لم تحسم بعد .

وتدرك حكومتى أهمية الدور الذى يقوم به مكتب قانون البحار بتوجيه من الممثل الخاص للأمين العام في ذلك الصدد ، ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذى ينجزه هذا المكتب . وعلاوة على ما تقدمه الأمانة من مساعدة للجنة التحضيرية ، فإنها تقدم خدمات قيّمة للغاية لكل البلدان المهتمة بهذه القضايا من خلال تجميع المعلومات المتعلقة بقانون البحار عموما وتوزيعها .

السيد سونين (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد موت وفد

بلدى لصالح القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.33 نظرا للأهمية التي نوليها لتضامن الدول الموقعة على اتفاقية قانون البحار ، وكذلك الأهمية التي نوليها لأنشطة الأمانة والعمل الذى تقوم به اللجنة التحضيرية . ومع ذلك ، لا يعنى التصويت الايجابى أننا نشعر بارتياح كامل لمضمون القرار برمته . وكما أكد عليه وفد بلدى في كلمته أثناء المناقشة صباح اليوم ، يتضمن القرار عناصر خلافية قد تعوق العمل الذى يستهدف بصفة خاصة جعل نظام البحار مقبولا من الجميع .

وقد حرمت بلجيكا اليوم كما في الماضي ، على أن تبتعد عن أى مسلك لا يتفق مع هذا الهدف . ونعرب عن أملنا في أن تسود الإرادة الحسنة في الأعمال التي تنجز في المستقبل والتي تستحق دعمنا وتشجيعنا الكاملين لها .

السيد بابا جورجى (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يشترك وفد البانيا في التصويت على القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.33 لنفس السبب الذى لم يشارك من اجله في التصويت على نص اتفاقية قانون البحار أو في التوقيع عليها .

وفي مناسبات عديدة ، أعرب وفد البانيا بوضوح عن آراء حكومته بشأن المؤتمر الثالث لقانون البحار ، وأشار الى موقفه عند اعتماد القرارات السابقة ذات الصلة . ولاتزال جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية تتمتع بموقفها المعروف من تفسير بعض احكام اتفاقية قانون البحار . وكما حدث في الدورات السابقة للجمعية العامة عند اعتماد القرارات الخاصة بهذا الموضوع ، فإن وفد البانيا يود الآن ايضا أن يؤكد من جديد أن القرار الحالي A/40/L.33 يتضمن نفس الاحكام التي لا نقبلها . وتوفيرا لوقت الجمعية العامة ، وحيث اننا شرحنا اسباب تحفظاتنا بالنسبة لهذه الاحكام - وهي تحفظات مازلنا نتمسك بها - فاننا لا نرى ضرورة لتكرارها الآن تفصيلا .

السيد ريسنر (الولايات المتحدة الامريكية) : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى ، تعين على وفد بلدى أن يموت على مضض ضد قرار يتعلق بقانون البحار . وكما قلنا في الماضي ، فإن الولايات المتحدة ترى ان اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ تعتبر انجازا كبيرا في تطوير القانون الدولي المتعلق بالمحيطات . ومن سوء الحظ ان هذه الاتفاقية تتضمن جزءا ، وهو الجزء الحادى عشر ، يتعارض مع سيادة الولايات المتحدة وسيادة الآخرين الذين يشاركوننا آرائنا فيما يتعلق بتطوير الموارد في قاع البحار العميقة في المستقبل . لذلك لم توقع الولايات المتحدة على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ .

ومن الاسباب التي من أجلها تعترض الولايات المتحدة على هذا القرار انه يتضمن نما يقضي بالحصول على تمويل من الميزانية العامة للأمم المتحدة للجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار . وكما أشرنا في

الماضي ، فإن تكاليف اللجنة التحضيرية ينبغي أن تتحملها الدول الأطراف في اتفاقية
الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ .

واللجنة التحضيرية قد انشأتها معاهدة منفصلة عن ميثاق الامم المتحدة . لذلك
فإن نفقاتها لا يمكن أن يتحملها كل أعضاء المنظمة كجزء من ميزانيتها ، نظرا لأنها
لا تمثل جزءا من "نفقات الهيئة" المشروعة في إطار المعنى الذي قصده الفقرة ٢ من
المادة ١٧ من ميثاق الامم المتحدة . ونحن لازلنا نعترض على هذه النفقات غير
المناسبة ، ونعتمد مقاومة هذه الاساءة لاستخدام ميزانية الامم المتحدة وميثاقها .
لذلك ، فإن الولايات المتحدة ستظل ممسكة عن دفع نسبة من النصيب السنوي المقرر
عليها في الميزانية العادية ، وهي النسبة التي تتحمل بتمويل اللجنة التحضيرية ، أو
التي تخص لدعم تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار
لسنة ١٩٨٢ .

ويلاحظ وفد بلدي أيضا أن القرار الذي اعتمد هذا العام يشير إلى الاعلان الذي
اعتمدته اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون
البحار المؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٥ . وتفسير هذا الاعلان للأثار القانونية لاتفاقية
الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ لا يتفق والمبادئ المستقرة للقانون
الدولي . وإذا ما بدأ سريان هذه الاتفاقية ، فإن الجزء الحادي عشر منها لن ينشئ
التزامات قانونية أو يحد من الحقوق القانونية بالنسبة للدول التي لم تعبر عن
موافقة صريحة على الالتزام بالاتفاقية من خلال الانضمام اليها أو المصادقة عليها .

وموقف الولايات المتحدة من مشروعية استكشاف واستغلال الموارد في قاع البحار
العميقة في ظل القانون الدولي معروف تماما . وكما أعلننا مرارا ، فإن الولايات
المتحدة ورعاياها ، شأنها شأن الدول الأخرى ورعاياها ، لها حق قانوني في أن تستكشف
وتستغل موارد قاع البحار العميقة . وتعتبر هذه الأنشطة في ظل القانون الدولي
ممارسة مشروعة للحريات في أعالي البحار . وتنوي الولايات ورعاياها ممارسة هذه
الحقوق ، آخذة في الاعتبار على نحو معقول مصالح الدول الأخرى في ممارستها لحرياتها

في أعالي البحار . وهذه الحقوق ، التي تتمتع بها الولايات المتحدة ورعاياها بموجب القانون الدولي ، لن تحدّها أو تنتقم منها هذه الاتفاقية إذا ما بدأ مريانها في نهاية المطاف .

وبعد أن أوضحت ما تقدم ، أود أن أؤكد رأي الولايات المتحدة وهو أن لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ جوانب ايجابية كثيرة . وسوف تواصل الولايات المتحدة التعاون مع المجتمع الدولي لضمان احترام المبادئ الهامة المجسدة في أجزاء الاتفاقية ، عدا الجزء الحادي عشر .

السيد ادواردز (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار A/40/L.33 . وبينما لا نستطيع فيه قبول نظام التعدين في قاع البحار العميقة الذي يبدو انه منتشق عن الاتفاقية ، فقد واصلنا حضور اجتماعات اللجنة التحضيرية والعمل من أجل التوصل الى نظام مقبول عالميا . والقرار المعتمد صباح اليوم لا يساعد في رأينا على بلوغ هذا الهدف . فنحن لا يمكننا أن نقبل بوجه خاص الإشارة الى الاعلان الذي اعتمدته اللجنة التحضيرية والمؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٥ . ومن الصعب ان نرى كيف يمكن للجنة التحضيرية ان تعتمد مثل هذا الاعلان في اطار السلطة الممنوحة لها . وعلاوة على ذلك ، فإننا لا نقبل ان تعتبر الأنشطة المتعلقة بقاع البحار والتي تمارس خارج اطار الاتفاقية عملا غير قانوني .

ولابد من التذكير بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧٤٩ (د - ٢٥) يذكر في الفقرة ٩ منه انه "يتم ، بمقتضى معاهدة دولية ذات صفة عالمية يجرى الاتفاق العام عليها ، انشاء نظام دولي ينطبق على المنطقة ومواردها ويتضمن اقامة الجهاز الدولي المناسب لتنفيذ احكامه". ونظرا للاعتراضات التي اثيرت اثناء المؤتمر بالنسبة لبعض جوانب الاتفاقية ، والاعتراضات المستمرة التي يبديها عدد من الدول المهمة بالتعدين في قاع البحار العميقة ، فإن هذا الهدف مازال يتعين تحقيقه . وعلى الرغم من النتيجة التي تمخض عنها المؤتمر والاتفاقية في غياب نظام مقبول من

الجميع بحيث تكون له فاعليته ، فإن لأي دولة أن تحتفظ بحقوقها وحريتها في اتخاذ ما تراه من اجراءات فيما يتعلق بقاع البحار . وما زالت حكومة بلجي راقبة في أن ينفذ نظام يلقي قبولا عالميا ، وسوف نواصل العمل لبلوغ هذه الغاية .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت كندا

مؤيدة لمشروع القرار A/40/L.33 تجديدا لتأييدها لاتفاقية قانون البحار واستمرار التزامها بنجاح عمل اللجنة التحضيرية . بيد أننا فعلنا ذلك مع بعض التحفظات المتعلقة بمشروع القرار هذا .

وبصورة عامة ، يشعر وفدي بالقلق لكون مشروع القرار A/40/L.33 يتضمن عناصر قد تؤدي الى جعل عمل اللجنة التحضيرية أكثر صعوبة وقد تضر بعملية اتفاقية قانون البحار في مجموعها . وبصفة خاصة يود وفدي أن يوضح موقفه بالنسبة للجوانب التالية : أولاً ، نود أن نسجل أن كندا كانت من بين الوفود التي لم تؤيد الاعلان الذي اعتمدته اللجنة التحضيرية في جنيف بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٥ والمشار اليه في مشروع القرار هذا . وبينما نجد أن مشروع القرار لا يصادق على الاعلان بل يحيط علماً به ، فإننا لا نرى أن الحاشية الغامضة المتعلقة بالفقرة الخامسة من ~~منطوق~~ مشروع القرار ، والتي تشير فحسب الى تقرير الأمين العام ، تعكس بصورة ملائمة التحفظات التي أبدتها عدد من الوفود بشأن الاعلان أثناء اجتماع اللجنة التحضيرية استناداً الى أسباب اجرائية وقانونية وسياسية . ومن المؤكد أن ذلك لا يعطي من الايضاح لطبيعة تلك التحفظات أكثر مما ورد في تقرير الأمين العام أو في سجلات اللجنة التحضيرية ذاتها . وبقدر تأييدنا القوي لنظام قانون البحار فإننا نشك في أن فقرات منطوق الاعلان تعتبر انعكاساً صحيحاً للحالة الراهنة للقانون الدولي . كما أننا لا نعتقد أن تلك البيانات تتفق والولاية الاساسية للجنة التحضيرية طبقاً لما ورد في الفقرة الثانية من القرار الاول ، وهي اتخاذ "كل التدابير الممكنة لضمان بدء عمل" السلطة الدولية لقاع البحار . ومن المؤكد أن الخلاف بشأن هذه الاشارات لن يساعد في تحقيق تلك الولاية .

ثانياً ، ان الفقرات الواردة في مشروع القرار التي تدعو بأشكال مختلفة الى التبكير بتنفيذ القرار الثاني وتسجيل المستثمرين الرؤاد ، اذا كانت مقبولة من حيث المبدأ فإنها تفتقر الى التوازن نظراً لأنها لا تضع في اعتبارها المتطلب الذي لا يقل أهمية وهو تنفيذ القرار الثاني بطريقة تسمح بأفضل حل ممكن للمشاكل القائمة المتعلقة بذلك التنفيذ ، بما في ذلك ضمان قبولها من قبل جميع الاطراف المعنية .

ولن يقدم وفدي تعقيبات اضافية حول جوانب محددة أخرى للقرار ، بل يبدو أن يبدي ملاحظة عامة ختامية . اننا لا نقلل من أهمية كون مشروع القرار A/40/L.33 هو نتيجة لعملية تفاوض مطولة تم خلالها تقديم عدد من التنازلات من جانب كل الاطراف المعنية . ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الوفود التي اتاحت لها فرصة المشاركة في كل خطوات العملية . بيد اننا نلاحظ أن القرار ٧٣/٣٩ المتخذ في العام الماضي والذي جرى التفاوض بشأنه بصورة مماثلة قد احتوى على عنصر واحد جديد تسبب في انسحاب عدد ممن كانوا مشاركين في تقديم القرار حول قانون البحار ، ومن بينهم كندا . وهذا العام ، يحتوى القرار ٦٣/٤٠ على حوالي عشرة عناصر اضافية ، بعضها يجبر وفدي ووفودا أخرى ، ولأول مرة ، على ابداء تحفظات في تعليل التصويت على مشروع القرار .

وعلىنا أن نتوخى الحرس في المستقبل لتجنب اضافة عناصر أخرى لمشاريع القرارات حول قانون البحار قد تؤدي الى خلق المزيد من الصعوبات عند اعتمادها . وفي هذا الصدد ، يود وفدي أن يسترعي انتباه الجمعية العامة بأكملها ، وانتباه الوفود التي تهتم بصورة خاصة بقرارات قانون البحار وتشارك فيها ، الى ضرورة الحفاظ على وحدة الهدف بين الدول التي كانت تعمل تحت رعاية اتفاقية قانون البحار ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الجهود المتضافرة والمطردة لفهم مواقف بعضها البعض ، واتخاذ الاجراء القائم على أساس الاهداف المشتركة وليس الاهداف المختلفة .

السيد فيلغرا ديلغادو (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان

بلادي تفسر الفقرة السادسة من الديباجة والفقرة الرابعة من منطوق مشروع القرار A/40/L.33 الذي اعتمد مؤخرًا في إطار البيان الذي قدمته الارجنتين في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤ عندما وقَّعت على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، الواردة في الوثيقة CN.253.1984 ، المعاهدات ١٠ ، وبصفة خاصة الفقرة الأخيرة من ذلك البيان .

وفي هذا الصدد ، تعتبر الأرجنتين أنه فيما يتعلق بالقرارات التي اعتمدت مع الاتفاقية لأسباب إجرائية ، فإن القرارين الأول والثاني يرتبطان بها لأسباب عملية ، وبالتالي تشير إليهما الفقرة السادسة من الديباجة والفقرة الرابعة من منطوق مشروع القرار A/40/L.33^{*} .

السيد تريفيبي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : شارك وفد إيطاليا بنشاط في المفاوضات حول مشروع القرار A/40/L.33 الذي اعتمدناه لتونسا . وفي ضوء تلك الخبرة فإننا ندرك تماما أن ذلك القرار هو قاسم مشترك تقبله كل الدول الموقعة على الاتفاقية .

وقد صوتنا تأييدا لهذا القرار لأننا نرى من الأهمية بمكان ضرورة الإبقاء على إجماع الموقعين الذي ميّز اعتماد القرارات الخاصة بقانون البحار منذ فتح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للتوقيع .

بيد أننا نود أن نشير إلى أن ذلك القرار يتضمن بعض العناصر المؤدية إلى إحداث انقسام ، وقد تكون جزءا من اتجاه يجعل ، لو استمر ، من الصعب استمرار ذلك الإجماع في السنوات المقبلة .

وكما كان لي شرف الفرع بالتفصيل في الكلمة التي أدليت بها أثناء المناقشة ، ترى إيطاليا أن الإعلان الذي اعتمدته اللجنة التحضيرية في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٥ لا يمكنه على نحو صحيح الوضع الراهن للقانون الدولي ولا يساعد على تعزيز أهداف اللجنة التحضيرية وجعل قواعد اتفاقية قانون البحار بشأن التعديين في قاع البحار نظاما عالميا حقا ، ومن ثم لم نقرر بالارتياح إزاء إبراز الإعلان في القرار الذي اعتمدناه ، مع عدم الإشارة بوضوح إلى أن العديد من الوفود لم توافق على الإعلان ، وإن كنا نقدر الصياغة المحايدة المستخدمة في الفقرة الخامسة .

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

ونود أن نوضح أيضا أنه بينما تقبل ايطاليا من حيث المبدأ الفقرة ٨ بشأن تسجيل المستثمرين الرواد ، فإنها تعتبرها غير كاملة ، إذ كان ينبغي أيضا أن تضع تلك الفقرة في الاعتبار ضرورة أن يكون حل الخلافات بين المطالبين - وهو شرط ضروري للتسجيل ، كما ذكرت في كلمتي السابقة - مقبولا من جميع الأطراف المعنية .

السيد فان لانسكوت (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أوضح

وفدي هذا الصباح أن تصويته المؤيد يجب ألا يفسر على أنه موافقة على كل فقرة من فقرات مشروع القرار A/40/L.33 . ونود أن نوضح مرة أخرى أن هولندا كانت من بين الوفود التي لم تؤيد الاعلان الذي اعتمدته اللجنة التحضيرية في آب/أغسطس الماضي في جنيف والمشار اليه في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار .

وفي حين يحيط مشروع القرار علما فقط بالاعلان ، فاننا نعتبر أن الحاشية المتعلقة بالفقرة ٥ من المنطوق لا توضح بصورة مناسبة التحفظات التي أبدتها عدد من الوفود لدى اعتماد الاعلان .

ونحن نؤيد بقوة نظام قانون البحار . غير أننا لا نزال نرى أن الاعلان لا يعبر بصورة دقيقة عن الحالة الراهنة للقانون الدولي . ولا نعتقد ، علاوة على ذلك ، أن بيانات كهذا الاعلان تتفق والولاية الأساسية للجنة التحضيرية كما حددت في القرار الاول . بل أننا لمقتنعون على العكس بأن مثل هذه البيانات تعوق عمل اللجنة التحضيرية ، إذ أن أثرها الرئيسي هو اشارة ردود فعل سلبية من جانب الدول غير الموقعة على الاتفاقية .

وكانت لدينا في العام الماضي بعض الشكوك بشأن القرار ٧٣/٢٩ . وقرار هذا العام أقل منه جاذبية بسبب اشارته الى الاعلان .

ونحن نشعر بالقلق ازاء هذا الاتجاه في القرارات المتعلقة بقانون البحار ، الذي يجعل من الصعب على نحو متزايد لبعض الموقّعين أن يواصلوا التصويت لمالحها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك نكون قد انتهينا من

النظر في البند ٢٦ من جدول الاعمال .

البند ١٦ من جدول الاعمال

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى :

(و) انتخاب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، مذكرة من الأمين العام

(A/40/1014)

(ب) انتخاب إثني عشر عضوا لمجلس الأغذية العالمي ، مذكرة من الأمين العام

(A/40/404)

(ج) انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق ، مذكرة من الأمين العام

(A/40/405)

(هـ) انتخاب تسعة عشر عضوا للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : استرعى نظر الجمعية العامة

الى الوثيقة A/40/1014 ، التي تتضمن مذكرة من الأمين العام ، مقدمة في إطار البند

١٦ (و) من جدول الاعمال ، تتعلق بانتخاب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

وقد ذكر الأمين العام في مذكرته أنه يتشرف باقتراح أن تنتخب الجمعية العامة

السيد جان بيير هوكيه (مويسرا) مفوضا ساميا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمدة ثلاث

سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح ؟

تقرر ذلك .

الرئيسي : (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعلن انتخاب السيد جان بيير

هوكيه مفوضا ساميا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون

الثاني/يناير ١٩٨٦ .

واهنئ السيد هوكيه على انتخابه وأتمنى له كل نجاح في مهمته الكبيرة .

أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي الذي يود تناول الكلمة باسم مجموعة السدول

الافريقية .

السيد بواكير (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان انتخاب

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مسألة بالغة الأهمية للقارة الأفريقية . فالدول الأفريقية التي هي بلدان المنشأ والملاجأ لما يزيد على ٥ ملايين نسمة تواجهه بمسألة متواصلة مشاكل اللاجئين على اختلاف أسبابها ونتائجها . وهذا هو السبب الذي جعل منظمة الوحدة الأفريقية تقرر في بداية هذا العام ، في إطار جهودها لتقديم إسهام إضافي في دراسة مشاكل اللاجئين وحلها ، أن تقدم مرشحا أفريقيا ذا قدرات رفيعة ومكانة دولية . وكانت منظمة الوحدة الأفريقية تدرك إذ فعلت ذلك ، أن الممارسة المتبعة في هذا الصدد تسمح بتقديم مرشحين آخرين من مناطق وبلدان أخرى خارج أفريقيا .

وتلاحظ مجموعة الدول الأفريقية بارتياح أنه وفقا للإجراء المحدد في الفقرة ١٣ من النظام الأساسي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، فإن الأمين العام قد اقترح على الجمعية العامة - وقد اعتمدت الجمعية العامة توا ذلك الاقتراح - انتخاب السيد جان بيير هوكيه السويسري الجنسية مفوضا ساميا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ .

وتشعر مجموعة الدول الأفريقية بالارتياح لأن المشاورات التي أجراها الأمين العام قد أفضت إلى توافق في الآراء بشأن تعيين مفوض سام جديد للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ومما لا شك فيه أن صفات السيد هوكيه الأخلاقية وقدراته الفكرية وخبرته تمكنه من الاضطلاع بمهامه السامية كمفوض سام لشؤون اللاجئين على نحو مرض للجميع ولمصلحة كل اللاجئين في العالم . واستطيع أن أؤكد من فوري للسيد هوكيه ثقة جميع الدول الأفريقية في شخصه وتعاونها الكامل معه . وأتمنى له باسم مجموعة الدول الأفريقية كل نجاح .

ولا يسعني أن اختتم بياني الموجز هذا دون الاعراب باسم جميع الدول الأفريقية عن امتناننا للسيد بول هارتلنج مفوض الأمم المتحدة السامي السابق لشؤون اللاجئين على الجهود التي بذلها في خدمة اللاجئين لا في أفريقيا فحسب بل أيضا في كل مناطق العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

إيطاليا الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى .

السيد زوكوني (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ان

أعتمد هذه الفرصة لأعرب عن خالي وعميق عرفان حكومات وشعوب مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى للسيد بول هارتلنج الذي سينهي هذا الشهر مدة شغله لمنصبه التي دامت ثماني سنوات كمفوض سام لشؤون اللاجئين . فقد أدى السيد هارتلنج بكفاءة وتفان المهمة الدقيقة التي أسندها اليه المجتمع الدولي . وقد تمتعت بنجاح المنظمة التي مقرها جنيف ، في ظل قيادته القديرة ، لظاهرة اللاجئين المتنامية ، واضحة معايير عالية للكفاءة والاهتمام الانساني . ان الجهود التي قام بها السيد هارتلنج والمنظمة في مجال المساعدة والمعونة الفوشية الطارئة خلال السنوات الماضية كانت ذات قيمة انسانية كبرى ، ذلك أنها أسهمت في الحد من آثار واحدة من أخطر المشاكل الاجتماعية لعصرنا .

كما أود باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى أن أهني السيد جان بيير هوكيه المفوض السامي الذي انتخب توا ، وهو مواطن من بلد له تقاليد عريقة في المجال الانساني . وقد أظهر شخصيا خلال تجربته الطويلة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر قدرة نادرة على الاخلاص والتفاني لرشاء الاشخاص الذين يعيشون في ظروف معاكسة . ونحن نتمنى له كل خير في الوظيفة الهامة التي انتخب لها منذ قليل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : قبل أن نختتم هذا البند ، أود

أن أعرب عن خالص تقديري وشكري للسيد بول هارتلينغ ، وأتمنى له النجاح في مساعيه المقبلة .

بذلك نختتم نظرنا في البند الفرعي (واو) من البند ١٦ من جدول الأعمال . وقبل أن ننتقل الى البند التالي من جدول الأعمال ، أود أن أحيط الاعضاء علما بأن انتخاب تسعة عشر عضوا لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيؤجل الى اجتماع لاحق سيعلم عنه في اليومية ؛ وذلك لاننا لم نتلق من كل المجموعات الإقليمية أسماء المرشحين المتفق عليهم .

والآن ، تنظر الجمعية في البند ١٦ (ب) من جدول الأعمال المعنون : "انتخاب إثني عشر عضوا لمجلس الأغذية العالمي" . وفي هذا السياق ، معروض على الجمعية العامة توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الواردة في الوثيقة A/40/404 . والاعضاء الاثنا عشر الذين سيتרכون المجلس هم : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واثيوبيا ، واستراليا ، واكوادور ، والامارات العربية المتحدة ، وبنغلاديش ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وغانا ، وفنزويلا ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا .

وقد رشح المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول التالية : ثلاث دول افريقية هي الصومال وغينيا ومالي لملء ثلاثة شواغر ؛ وأربع دول من آسيا هي بنغلاديش والجمهورية العربية السورية وقبرص والهند ، لملء مقعدين شاغرين . وثلاث دول من أمريكا اللاتينية هي انتيغوا وبربودا ، والجمهورية الدومينيكية ، وهندوراس ، لملء ثلاثة شواغر ، ودولتان من أوروبا الشرقية هما اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية لملء شاغرين ، ودولتان من أوروبا الغربية ودول أخرى هما استراليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، لملء شاغرين .

السيد شوكله (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قررت الهند أن تسحب ترشيحها لمجلس الاغذية العالمي بروح التوفيق والوصول الى حل وسط . ويعتمد وفدنا على تأييد المجموعة الآسيوية وكل الوفود الاخرى عندما يتقدم بترشيحه للجنة سياسات المعونة الغذائية في العام المقبل .

السيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) : انطلاقا من الروح التوفيقية وحرما على وحدة المجموعة ، وحرما على التوصل الى قائمة موحدة للمرشحين ، قررت الجمهورية العربية السورية سحب ترشيحها من مجلس الاغذية العالمي . وذلك لصالح الدولتين الزميلتين قبرص وبنغلاديش .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : استمع الاعضاء الى بياني ممثلي الهند والجمهورية العربية السورية . وبذلك أصبح عدد المرشحين من بين المجموعة الافريقية ، ومجموعة أمريكا اللاتينية ، والمجموعة الآسيوية ، ومجموعة الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، ومجموعة الدول الغربية ودول أخرى معادلا لعدد المقاعد المخصصة لكل من تلك المجموعات .

ووفقا للفقرة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤ يجوز للجمعية أن تستغني عن اجراء اقتراع سري لانتخاب أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب شغلها . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تعلن أن هذه الدول قد انتخبت أعضاء في مجلس الاغذية العالمي لمدة ثلاث سنوات تبدأ في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ؟

انتخبت البلدان التالية أعضاء في مجلس الاغذية العالمي لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وهي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، وأنتيغوا وبربودا ، وبنغلاديش ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والجمهورية الدومينيكية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والصومال ، وغينيا ، وقبرص ، ومالي ، وهندوراس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أتقدم بالتهنئة للدول

التي انتخبت توا أعضاء في مجلس الأغذية العالمي .

لقد اختتمت الجمعية الآن نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١٦ من جدول

الاعمال .

والآن ، تنتقل الجمعية الى البند ١٦ (ج) المعنون "انتخاب سبعة أعضاء للجنة

البرنامج والتنسيق" . وفي هذا السياق ، معروض على الجمعية الوثيقة A/40/405

و Corr.1 ، التي تتضمن ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء الشواغر في اللجنة

وهي الشواغر التي ستنتج نتيجة لانتفاء مدة عضوية البلدان التالية في ٣١ كانون

الاول/ديسمبر ١٩٨٥ وهي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واثيوبيا ،

والارجنتين ، وشيلي ، وفرنسا ، ونيجيريا ، والولايات المتحدة الامريكية .

وقد رشح المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول التالية : دولتان افريقيتان هما

بنن ، وزامبيا لملء شاغرين ، وأربع دول من دول أمريكا اللاتينية هي الارجنتين ،

وبوليفيا ، وبيرو ، وشيلي لملء شاغرين . ودولة اشتراكية واحدة من دول أوروبا

الشرقية لملء شاغر واحد هي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ودولتان من

دول أوروبا الغربية ودول أخرى هما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لملء شاغرين .

السيدة اشتون (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بناء على

تعليمات من حكومة بلادي ، أود أن أعلن أن حكومة بلادي قررت - لصالح وحدة مجموعة

أمريكا اللاتينية - أن تسحب ترشيح بوليفيا للجنة البرنامج والتنسيق . وفي الوقت

ذاته ، يأمل وفد بلادي أن يحظى بتأييد مجموعة أمريكا اللاتينية وغيرها من المجموعات

الأخرى عندما يتقدم بترشيحه لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء الدورة

الحادية والأربعين للجمعية العامة .

السيد جيليت (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد ظل بلدي لوقت

ما عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق ، وخلال تلك الفترة عملت شيلي بتفان لتعزيز

العمل الهام الذي تؤديه تلك الهيئة . ويود بلدي أن يعرب عن استعدادة للتخلي عن هذا المقعد الآن لصالح اشقائنا من بيرو والارجنتين ، ويحدونا الامل في أن نتمكن بذلك من المساعدة مرة أخرى في زيادة وحدة أمريكا اللاتينية العزيزة علينا . وهذا أمر هام للغاية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : استمع اعضاء الجمعية العامة

الى البيانين اللذين ادلى بهما ممثلا بوليفيا وشيلي . وبذلك يكون عدد المرشحين من بين المجموعة الافريقية ومجموعة امريكا اللاتينية ومجموعة الدول الاشتراكية في اوروبا الشرقية ومجموعة اوروبا الغربية ودول اخرى مساويا لعدد المقاعد المخصصة لكل مجموعة منها .

ووفقا للفقرة ١٦ من المقرر ٤٠١/٣٤ يجوز للجمعية الا تجرى اقتراعا عندما

يكون عدد المرشحين من أية مجموعة مساويا لعدد المقاعد المخصصة لتلك المجموعة .

هل لي ان اعتبر ان الجمعية ترغب في اعلان انتخاب هذه الدول اعضاء في لجنة

البرنامج والتنسيق لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ؟

انتخبت الدول التالية اعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق لمدة ثلاث سنوات

تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛

الارجنتين ؛ بنن ؛ بيرو ؛ زامبيا ؛ فرنسا ؛ الولايات المتحدة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أهتء الدول التي انتخبت

للتو .

وبذلك تختتم الجمعية النظر في البند الفرعي (ج) من البند ١٦ من جدول

الاعمال .

وتنتقل الجمعية العامة الان الى انتخاب ١٩ عضوا في لجنة الامم المتحدة

للقانون التجارى الدولي للحلول محل الاعضاء الذين تنتهي مدتهم في ١٥ حزيران/يونيه

١٩٨٦ .

والاعضاء ال ١٩ الذين تنتهي مدتهم هم : اسبانيا ، وانتيفوا وبربودا ،

واوغندا ، وايطاليا ، وبيرو ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ،

والسنغال ، وميراليون ، والعراق ، وغواتيمالا ، والفلبين ، وقبرص ، وكوبا ،

وكينيا ، والهند ، وهنغاريا ، والولايات المتحدة الامريكية ، ويوغوسلافيا .

ويجوز إعادة انتخاب هذه الدول مرة أخرى مباشرة .

وأود أن أذكر أعضاء الجمعية بأن الدول التالية ستستمر عضويتها في مجلس الإدارة بعد ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ هي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وأستراليا ، والبرازيل ، والجزائر ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ومنغافورة ، والسويد ، والصين ، وفرنسا ، ومصر ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والنمسا ، ونيجيريا ، واليابان . وعلى ذلك لا يجوز إعادة انتخاب أى من هذه الدول السبعة عشر .

وبمقتضى المادة ٩٢ من النظام الداخلي يجب أن تجرى الانتخابات بالاقتراع السرى ، وبدون التقدم بأسماء مرشحين . ولكني أود أن أشير إلى الفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ التي تجيز عدم إجراء اقتراع سرى للانتخاب للأجهزة الفرعية عندما يكون عدد المرشحين مساويا لعدد المقاعد المطلوب شغلها ، وهذه هي القاعدة المتبعة إلا إذا طلب أحد الوفود بالتحديد إجراء تصويت على انتخابات معينة . ونظرا لعدم التقدم بطلب كهذا ، هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر إجراء الانتخاب على هذا الاساس ؟

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أبلغني رؤساء المجموعات

الاقليمية بالترشيحات التالية : اربعة مقاعد من المجموعة الافريقية : الجماهيرية العربية الليبية وسيراليون وكينيا وليسوتو ؛ واربعة مقاعد من المجموعة الاسيوية : جمهورية ايران الاسلامية ، والعراق وقبرص والهند ؛ ثلاثة مقاعد من مجموعة الدول الاشتراكية في اوروبا الشرقية : تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ويوغوسلافيا ؛ اربعة مقاعد من مجموعة امريكا اللاتينية : الأرجنتين وأوروغواي وشيلي وكوبا ؛ اربعة مقاعد من مجموعة اوروبا الغربية ودول أخرى : اسبانيا وايطاليا وهولندا والولايات المتحدة الامريكية .

ولما كان عدد المرشحين من كل مجموعة مساويا لعدد المقاعد المطلوب شغلها من أعضاء تلك المجموعة ، أعلن انتخاب هؤلاء المرشحين أعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

انتخب الدول التالية أعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ : الأرجنتين واسبانيا وأوروغواي وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية وسورينام وشيلي والعراق وقبرص وكوبا وكينيا والهند وبنغلاديش وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية ويوغوسلافيا .

أهت جميع الدول التي انتخب أعضاء في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي . وبهذا ختمت الجمعية نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ١٦ من جدول الأعمال .

البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة العمل المنصري التي تتبعها حكومة جنوب إفريقيا :

- (١) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة العمل المنصري (A/40/22 و Add.1-4)
- (ب) قرار اللجنة الخمسة لميثاق اتفاقية دولية لمناهضة العمل المنصري
- في الألعاب الرياضية (A/40/36)
- (ج) تقرير الأمين العام (A/40/780)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/40/805)
- (هـ) مشاريع القرارات (A/40/L.26 و A/40/L.27 و A/40/L.28/Rev.1 و A/40/L.29 و A/40/L.32 و A/40/L.39 و A/40/L.40)
- (و) تقرير اللجنة الخامسة *

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اسبحوا لي بأن اذكر الممثلين بأن مناقشة هذا البند اختتمت في الجلسة العامة ٥٧ المعقودة يوم الخميس ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ .

* سيصدر فيما بعد .

وسأدعو أولا الممثلين الذين يرغبون في تقديم مشاريع قرارات .

السيد غاربا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتشرف بـ
 اقدم بالنيابة عن مقدمي مشاريع القرارات ثلاثة مشاريع بالعناوين التالية على
 التوالي : "فرض جزاءات شاملة على نظام جنوب افريقيا العنصرى" (A/40/L.26)
 و "الحالة في جنوب افريقيا وتقديم المساعدة الى حركات التحرير" (A/40/L.27)
 و "المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية"
 . (A/40/L.28/Rev.1)

ونحن نعرف ان الضغط على جنوب افريقيا العنصرية وفرض الجزاءات عليها
 يرتبطان ارتباطا مباشرا بحدوث تحول في ذلك البلد . والوقائع تتحدث عن نفسها ،
 وهناك ادلة دامغة واحصاءات يمكن التحقق منها تبين ان المرة الوحيدة التي تحدث
 فيها نظام بريتوريا عن "الاصلاحات" ، وان كان حديثا زائفا ، كانت عندما شعر بوطأة
 الضغط الدولي . كما ان من الشايت ان لجوء ذلك النظام الى منع وسائل الاعلام
 المطبوعة والالكترونية في الدول الاجنبية من تغطية المواقف النضالية المتصاعدة
 للاغلبية الوطنية الباسلة يرجع الى خوف ذلك النظام من الضغط الدولي المتزايد .
 ولهذه الاسباب وغيرها اتحدث الان عن مشروع القرار A/40/L.26 المعنون "فرض
 جزاءات شاملة على نظام جنوب افريقيا العنصرى" . ويؤكد هذا القرار الضرورة الحتمية
 لان يتخذ المجتمع الدولي اجراء حاسما ضد نظام الفصل العنصرى ، وان يضع حدا للفصل
 العنصرى ، وان يضع حدا للفصل العنصرى ، وذلك امر منطقي لاننا نعرف الان ان اللفنة
 الوحيدة التي تفهمها بريتوريا هي الضغط والجزاءات ، مقترنة بمقاومة النظام مقاومة
 نضالية ومسلحة .

ويصور مشروع القرار هذا مبدئين : الاول يبين القلق العميق الذي يشعر به المجتمع الدولي ازاء الفصل العنصرى باعتباره اعتداء على كرامة الانسان ، والثانى يبين التزام المجتمع الدولي بمساعدة شعب جنوب افريقيا في كفاحه لازالة الفصل العنصرى .

ويحتوى مشروع القرار هذا على ١٩ فقرة في الديباجة و ٢٠ فقرة في المنطوق . وفي فقرات الديباجة ، يذكر المشروع بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة ، ويدعو الى تضافر العمل الدولي لاجبار النظام العنصرى على ازالة الفصل العنصرى . ويعرب المشروع ايضا عن القلق ازاء انتهاكات السلم والخطر على السلم والامن الدوليين نتيجة لتصاعد العنف ضد شعب جنوب افريقيا المقهور من جانب ذلك النظام . وفي الذكرى الاربعين للجمعية العامة ، فان مشروع القرار هذا لا يعني فحسب التاكيد من جديد على دعم كفاح شعب جنوب افريقيا في سبيل ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير واقامة مجتمع ديمقراطى غير عنصرى ، بل يؤكد ايضا الاقتناع بان الجزاءات الشاملة والالزامية التي تطبق عالميا هي انسب الوسائل السلمية واكثرها فعالية ، ويستطيع المجتمع الدولي بواسطتها ان يساعد هذا الكفاح المشروع ويضطلع بمسؤولياته من اجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين .

وفي فقرات المنطوق ، يدين مشروع القرار النظام العنصرى لاعمال القمع والقهر والعنف الوحشية التي يرتكبها ضد شعب جنوب افريقيا على اساس يومي ، واحتلاله غير المشروع لناميبيا ، واعمال العدوان والتخريب والارهاب وزعزعة الاستقرار المتكررة ضد الدول الافريقية المستقلة . وبينما يعلن مشروع القرار ان الامم المتحدة والمجتمع الدولي تقع على عاتقهما مسؤوليات خاصة لمساعدة شعب جنوب افريقيا ، يدعو هذا المشروع مجلس الامن مرة اخرى الى فرض جزاءات شاملة والزامية على جنوب افريقيا ، ويطلب في الوقت ذاته الى جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد ، ان تتخذ التدابير التشريعية او اية تدابير اخرى لضمان عزل جنوب افريقيا عزلا كاملا .

ومشروع القرار الثانى ، الوارد في الوثيقة A/40/L.27 ، والمعنون "الحالة في جنوب افريقيا وتقديم المساعدة الى حركات التحرير" ، يبين التهديد الذى تشكله

الحالة في ذلك البلد ومدى خطورتها . وفي فقرات الديباجة ، يذكر مشروع القرار بالقرارات العديدة التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن والتي بلغت ذروتها في قرار مجلس الأمن ٥٦٩ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ، والذي طالب فيه المجلس ، في جملة أمور ، بوقف اقتلاع السكان الافارقة الاصليين ونقلهم الى اماكن اخرى وتجريدتهم من حقوقهم القومية ، وطالب برفع حالة الطوارئ على الفور . وفي فقرات المنطوق ، يدين المشروع بقوة نظام الاقلية غير القانوني ، ويعلن مرة اخرى تأييده الكامل لحركات التحرير في جنوب افريقيا ، ويوصي بتقديم المساعدات الضخمة الموحدة للشعب المقيهور في جنوب افريقيا ، ويؤكد مرة اخرى شرعية كفاحه . ويناشد المشروع ايضا جميع الدول ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والحركات المناهضة للفصل العنصري وحركات التضامن ، واتحادات العمال ، والهيئات الدينية ، ومنظمات الطلبة وغيرها من المنظمات العامة ، وسلطات المدن والمحليات والافراد ، لتقديم المزيد من المساعدات السياسية والاقتصادية والتعليمية والقانونية وغيرها من المساعدات الانسانية الى حركات التحرير الوطنية في جنوب افريقيا ، لتمكينها من ممارسة حقها في تقرير المصير .

وبمناسبة الذكرى الاربعين للامم المتحدة ، يؤكد مشروع القرار هذا مرة اخرى على الاستئصال الكامل للفصل العنصري واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري يقوم على اساس حكم الاغلبية ، وذلك من خلال الممارسة الكاملة والحرية لحق الانتخاب للبالغين من جميع افراد الشعب في جنوب افريقيا موحدة غير ممزقة ، بوصفه الوسيلة الوحيدة التي يمكن ان تفضي الى حل عادل ودائم للموقف المتفجر في جنوب افريقيا .

ومشروع القرار الثالث ، المعنون "المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية" ، والوارد في الوثيقة A/40/L.28 ، يدعو الى عقد مؤتمر عالمي حتى يتسنى للمجتمع الدولي ان يبحث بجدية التدابير التي يمكن اتخاذها في حالة عدم توفر قرار مجلس الأمن ، لفرض الجزاءات الاقتصادية والالزامية على جنوب افريقيا . وفي الجزء الخاص بالديباجة ، يحيط مشروع القرار علما بالقرار الذي اتخذته منظمة الوحدة الافريقية ، والبيان الذي القاه رئيس تلك المنظمة في ٢١ تشرين

الاول/اكتوبر ١٩٨٥ من اجل عقد مؤتمر دولي لغرض جزاءات على جنوب افريقيا ، واذا اعتمدت الجمعية هذا القرار ، ستتولى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ، الاضطلاع بمسؤولية تنظيم المؤتمر . وكرئيس لتلك اللجنة ، اطلب من جميع الدول الاعضاء تعاونها الكامل .

وفي البيان الذى القيته امام الجمعية العامة لتقديم البند ٢٥ من جدول الاعمال ، استعرضت الحالة في جنوب افريقيا بالتفصيل ، وكذلك التهديد الذى يشكله الفصل العنصرى للسلم والامن ، ليس فقط للسكان المقيمين فيها ، بل ولجيرانها وللقارة الافريقية والمجتمع الدولي ايضا .

واسمحوا لي ان اؤكد خطورة الحالة في جنوب افريقيا والحاجة الى اتخاذ اجراء دولي متضافر . ومنذ ايلول/سبتمبر من العام الماضى ، ما برح العالم يشهد وحشية الفصل العنصرى التى نجم عنها سجن واعتقال العديد من القادة محبي السلم ، ومقتل ١٠٠٠ شخص تقريبا ، من بينهم نساء واطفال .

ان الغالبية السوداء في جنوب افريقيا ترقب عملية التصويت التى تجرى اليوم في هذه الجمعية باهتمام وقلق كبيرين . وسوف يصاب كفاحهم الباسل بضرر بالغ اذا تجاهلت الجمعية العامة الاهداف السياسية الاساسية لهذه المنظمة وانحدرت الى مزالق الجزئيات الثانوية والمراوغات غير المشرفة .

وختاما ، فان الدول الاعضاء تدرك بالفعل ان مشاريع القرارات هذه هي حيلة مشاورات مكشوفة ومستغيضة . ويحدوني الامل ان تعمل الجمعية العامة على نحو متسق ، انطلاقا من الوحدة والحكمة ، ومن ثم ترسل اشارة واضحة الى نظام الاقلية غير القانوني بان الوقت قد حان فعلا لوضع نهاية للفصل العنصرى .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل الدانمرك

لتقديم مشروع القرار A/40/L.40 .

السيد بيرنغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني عظيم

الشرف ان اقدم بعد ظهر اليوم مشروع قرار هذا العام بشأن العمل الدولى المتضافر بغية القضاء على الفصل العنصرى والوارد في الوثيقة A/40/L.40 .

وقد طرح مشروع قرار مماثل لأول مرة في العام الماضي نتيجة للجهد المشترك الذي بذلته الدول الغربية - بما فيها دول الشمال الخمس - والبلدان الأفريقية ، وذلك بهدف تجميع أكبر قدر من التأييد من جانب المجتمع الدولي ، والذي بدونهُ تخفق جهود هذه المنظمة للقضاء على الفصل العنصري . وفي هذا العام أيضا ، كان هناك تعاون بناء وكامل بين مقدمي مشروع القرار ، وأود أن أعرب لهم عن شكري العميق لذلك التعاون في هذه المناسبة .

وقد استكمل مشروع القرار هذا العام على ضوء التطورات التي وقعت داخل جنوب أفريقيا والارتفاع المتزايد في عدد التدابير التي اتخذتها الدول والأقاليم المناهضة لسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا .

ومن ثم فقد وردت في مشروع القرار الإشارة الى حالة الطوارئ في جنوب افريقيا واعمال القتل والاعتقال الجماعي التعسفي واحتجاز اعضاء المنظمات الجماهيرية وكذلك الافراد . وهي تطورات تشير قلقا بالغاً لدى المجتمع الدولي وتضاعف الحاجة الى اتخاذ اجراءات متضافرة عاجلة لزيادة الضغط على جنوب افريقيا بغية الفاء نظام الفصل العنصرى . وهكذا وضع مقدمو مشروع القرار في اعتبارهم الخطر المتعظم المحقق باستقرار المنطقة وبالسلم والامن الدوليين والناشئ عن استمرار قمع اغلبية السكان في جنوب افريقيا .

ويطالب مشروع القرار على وجه التخصيص ، سلطات جنوب افريقيا بأن تفرج فوراً ودون شروط عن جميع السجناء السياسيين ، وان تبدأ حواراً سياسياً مع الزعماء الحقيقيين لاغلبية السكان دون فرض شروط مسبقة بهدف تصفية الفصل العنصرى دون ابطاء واقامة حكومة تمثيلية .

ويتجسد ادراكنا لاستمرار الحاجة الى تقديم المساعدة لكل من شعب جنوب افريقيا المقهور والدول المجاورة في النداءات الداعية الى زيادة المساعدات الانسانية والقانونية والتعليمية لضحايا الفصل العنصرى والمساعدة المقدمة الى دول خط المواجهة وغيرها من اعضاء مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقى .

وفي حين يحث مشروع القرار مجلس الامن على فرض جزاءات الزامية فعالة فانه يدعو الى زيادة الضغط على نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا عن طريق تنفيذ عدد كبير من التدابير الطوعية ، ريثما يتخذ مجلس الامن ذلك الاجراء . وقد انتقيت هذه التدابير بعناية ولم يراع فيها فحسب ما قررته البلدان والمجموعات المختلفة من البلدان وانما ايضا ما يراه مقدمو مشروع القرار من اجراءات تكميلية ضرورية لتوسيع نطاق الجهود الدولية .

وتوخى ، ايضا ، مقدمو مشروع القرار في العام الحالى كفالة اقصى قدر ممكن من توافق الاراء في المجتمع الدولي بشأن السبل والوسائل الكفيلة باقناع جنوب افريقيا بضرورة انتهاء الفصل العنصرى دون ابطاء .

وانطلاقاً من روح هذا النهج المتسق الرامي الى ايجاد حل ملمى ، وفي ضوء الحاجة الملحة الى القيام بعمل دولي مشترك ، نوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار هذا .

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم جميع مقدمي مشروع القرار A/40/L.29 ان اتولى عرض مشروع القرار هذا المتعلق بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا والمعنون "الاعلام والعمل الشعبى لمناهضة الفصل العنصرى" كي تنظر فيه الجمعية العامة وتعمده .

ونحن نلاحظ مع القلق عدم اقترابنا من بلوغ الهدف المعلن منذ اربعة عقود وهو استئصال داء الفصل العنصرى . والواقع ان نظام جنوب افريقيا غير الشرعى يسطر اسود صفحات التاريخ واكثرها مدعاة للخي والعار حيث انه يطلق العنان بمنتهى الشراسة لنظام اجرامى يقوم على ممارسة العنف والارهاب المنظم ضد الملايين من الرجال والنساء والاطفال الابرياء .

ونستشهد في الوقت نفسه بروح التحدى والشجاعة والبطولة التي يتحلى بها الشعب على اختلاف اصوله - الافريقية والاسيوية بل والاوروبية - في النضال ضد شرور العنصرية الاثمة ، ومن اجل مستقبل يعيش فيه ابناء هذا الشعب جميعا في سلم ووثام بغض النظر عن العرق او اللون او العقيدة . وقد ادى تعاظم وحدته في الكفاح السى تخبط نظام الاقلية وربما يقود الى انهيار . الا ان العنف واراقة الدماء سيستمران ما لم تتخذ اجراءات دولية عاجلة وحاسمة ضد نظام الفصل العنصرى ودعم الكفاح الشعبى .

وينبغي ان توجه قوة المعرفة بشكل فعال ضد نظام الفصل العنصرى ، حيث يجب اطلاع الشعوب في جميع انحاء العالم على فظائع نظام الفصل العنصرى . ومن الضرورى ان يظل المجتمع الدولي على علم بكافة التطورات الحاصلة في جنوب افريقيا عن طريق فضح وحشية نظامها وعدم انسانيته .

وينبغي لكل انصار مفهوم حرية الصحافة وحرية الاعلام ان يدينوا بصورة قاطعة الرقابة التي فرضها نظام الفصل العنصرى على الصحف ، فحجب الانباء يلقي مسؤولية اكبر

على عاتق وسائط الاعلام الدولية التي يتعين عليها ان تسمو فوق السيادة النابعة من الايديولوجيات وان تصبح الشعلة التي تضئ طريق الانسانية والحرية والعدالة . ويجب ان توظف ضمير الشعوب في جميع انحاء العالم لتكفل بالتالي اتخاذ اجراءات دولية ضد نظام الفصل العنصرى .

ان نرى مشروع القرار لا يتطلب اى ايضاح . فاطلاع الجمهور على الحقيقة واشراكه فيها يمكن ان يشكل وسيلة بالغة الفعالية في الكفاح في سبيل القضاء على الفصل العنصرى . ويلتزم القرار تعزيز نشر المعلومات عن شرور الفصل العنصرى . وتحقيقا لتلك الغاية ، ينبغي لادارة شؤون الاعلام وجميع مؤسسات الامم المتحدة ان تتعاون على الوجه الاكمل مع اللجنة الخاصة ومركز مناهضة الفصل العنصرى . ويناشد مشروع القرار جميع الحكومات ووسائط الاعلام والمنظمات غير الحكومية والمثقفين وغيرهم من القادة الشعبيين والافراد ان يساهموا في الجهود الرامية الى ايقاظ ضمير العالم ضد الفصل العنصرى وان يواصلوا تكثيف الحملة الدولية الرامية للافراج عن نلسون مانديلا وزفانيا موتوينغ وجميع السجناء والمعتقلين السياسيين في جنوب افريقيا . ويدعو ايضا الى التبرع بسخاء لصندوق الامم المتحدة الاستئماني للدعاية ضد الفصل العنصرى . واود باسم مقدمي مشروع القرار ، ومنهم وفدى ، ان اعرب عن خالص الامل في ان يحظى مشروع القرار بتأييد اجماعي من كل الوفود الممثلة للبلدان المحبة للحرية والمساواة والكرامة الانسانية .

السيد حمرا (السودان) : يسر وفد بلادي ، في اطار البند الخامس والثلاثين المتعلق بسياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا ان يقدم مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/40/L.30 والخاص بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا وذلك نيابة عن الدول المتبنية للمشروع .

ولا أود في هذه المرحلة أن أعدد الاشار السلبية لاضطرار العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، فقد عكس ذلك التقرير الخاص للجنة الامم المتحدة الخاصة بمحاربة الفصل العنصري ، والذي اطلعت عليه هذه الجمعية الموقرة من قبل . وفي مشروع القرار الذي بين ايدينا تستذكر الجمعية العامة في الفقرات التمهيدية قراراتها السابقة حول هذا الموضوع ، وتعرب عن التقدير لجهود اللجنة الخاصة في كشف التعاون المتزايد بين جنوب افريقيا واسرائيل ، كما تعيد التاكيد بان هذا التعاون ، وخاصة في المجالات العسكرية والنووية ، يتحدى قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، ويعيق بشكل خطر الجهود الدولية لاستئصال الفصل العنصري ، ويشجع جنوب افريقيا العنصرية على الاستمرار في سياساتها الاجرامية ، كما يمثل علاوة على ذلك عملا عدائيا ضد الشعب المضطهد في جنوب افريقيا ، ضد القارة الافريقية جمعاء ، ويهدد السلام والامن الدوليين .

أما في فقرات منطوق القرار فتعرب الجمعية العامة عن تقديرها لجهود اللجنة الخاصة في التبصير بالآثار الخطيرة للتحالف بين إسرائيل وجنوب أفريقيا ، وتدين ذلك التعاون خاصة في المجالين العسكري والنووي ، كما تطلب من إسرائيل إيقاف كافة أنواع تعاونها مع جنوب أفريقيا والالتزام الصارم بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن . ويدعو مشروع القرار كافة الحكومات والمنظمات المعنية أن تمارس نفوذها لحمل إسرائيل على إيقاف ذلك التعاون . كذلك يطلب مشروع القرار من اللجنة الخاصة الاستمرار في نشر كافة المعلومات المتعلقة بتعاون إسرائيل وجنوب أفريقيا ، ويهيب بالأمن العام لتوفير كافة المساعدات لها في هذا الشأن ، كما تطلب الجمعية العامة من اللجنة الخاصة متابعة الأمر والتقدم بتقرير للجمعية العامة ولمجلس الأمن حسبما يتطلب الأمر .

ان وفد بلادي اذ يقدم مشروع القرار هذا يؤكد ان تأييد الدول الاعضاء متكسون له آشار ايجابية على جهودنا المشتركة للقضاء على نظام الفصل العنصرى البغيض .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

بوروندى لعرض مشروع القرار A/40/L.31 .

السيد بواكير (بوروندى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أتشرف بعرض

مشروع القرار A/40/L.31 المعنون "سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" و "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى" وذلك نيابة عن البلدان التالية التي شاركت في تقديم المشروع : اثيوبيا ، أفغانستان ، انغولا ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، بابوا غينيا الجديدة ، بنن ، بوركينا فاسو ، تشاد ، الجزائر ، جزر القمر ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جيبوتي ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوى ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، العراق ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، الكاميرون ، كوبا ، الكونغو ، لبنان ، ليبيريا ،

مالي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النيجر ،
نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن الديمقراطية وبوروندي بلدى .

ان مشروع القرار هذا يركز على التقرير ذى الصلة الصادر عن اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصرى ، والذي وردت الاشارة اليه في الفقرة الوحيدة للديباجة .
وكما يذكر جميع الممثلين الحاضرين هنا ، فقد أعرب جميع المتكلمين خلال المناقشة
حول مسألة الفصل العنصرى عن امتنانهم للعمل الذى انجزته اللجنة ، وشجعوها على
تكثيف أنشطتها بالنظر الى تفاقم الموقف في جنوب افريقيا ، والذي مازال يثير قلق
المجتمع الدولي بمرته .

وباعتماد منطوق مشروع القرار هذا المكون من خمس فقرات ، تحيي الجمعية
العامة العمل الذى أنجزته اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وتستهدف تطبيق
برنامج أنشطتها كما ورد في الفقرات من ٤٠٠ الى ٤٠٤ في تقرير اللجنة . وفي
الفقرة ١ من المنطوق ، تشني الجمعية العامة على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل
العنصرى لما تبذله من جهود لتعزيز العمل الدولي المتضافر ، ولنصرة الامانى
المشروعة لشعب جنوب افريقيا المضطهد ، ولتنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

وفي الفقرة ٢ من المنطوق ، تؤيد الجمعية العامة توصيات اللجنة الخاصة
الواردة في الفقرات من ٤٠٠ الى ٤٠٤ في تقريرها بشأن برنامج عملها والانشطة التى
تعزز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى . وباعتماد الفقرة ٣ من المنطوق ،
تأذن الجمعية العامة للجنة الخاصة بأن تنظم أو تشارك في رعاية مؤتمرات وحلقات
دراسية ولقاءات أخرى أو أن توفد بعثات إعلامية أو تنظم حملات مناهضة للفصل العنصرى
في حدود الموارد المالية المخصصة بمقتضى هذا القرار ، وتأذن للأمين العام أن يوفر
ما يلزم من موظفين وخدمات لمثل هذه الانشطة . وكما شدد جميع المتكلمين أثناء
المناقشة حول الموضوع ، إن لهذه الانشطة أهمية خاصة في القضاء على الفصل العنصرى ،
وهو واحد من الاهداف الاساسية لمنظمتنا .

وفي الفقرة ٤ من المنطوق ، تقرر الجمعية العامة أن تخصص اعتمادا خاصا

للجنة الخاصة في عام ١٩٨٦ قدره ٥٠٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة في الميزانية العادية للأمم المتحدة لتغطية تكاليف مشاريعها الخاصة .

ان مقدمي مشروع القرار هذا اذ يعملون بذلك على زيادة وعي الرأي العام الدولي والحكومات والشركات الدولية التي تفكر في تطبيق جزاءات محدودة ضد نظام الفصل العنصرى أو اجراءات سحب الاستثمارات منه ، يرون أن هذه المبالغ الإضافية سوف تسمح للجنة بتكثيف انشطتها بهدف تعزيز الوعي الدولي للقضاء في أقرب وقت ممكن على نظام الفصل العنصرى اللاإنساني والذي يعتبر بقاؤه وصمة عار على جبين الانسانية .

وأخيرا ، نرجو الجمعية العامة في الفقرة الأخيرة من الحكومات والمنظمات تقديم تبرعات ، وبالأخص تبرعات مالية ، للعمل الذي تفضل به اللجنة الخاصة .
ويأمل مقدمو المشروع أن يتم اعتماده بأكبر قدر من توافق الآراء ، مما يؤكد الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للقضاء على نظام الفصل العنصرى البغيض .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

بربادوس كي يقدم مشروع القرار A/40/L.32 .

السيد مايكوك (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني

بالنيابة عن ٦١ بلدا أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.32 .
ولا بد لي أن أقول منذ البداية أن مشروع الاتفاقية المرفق بمشروع القرار A/40/L.32 هو نتيجة حسن النية والمثابرة . ورغم اختلاف الاهتمامات وفي بعض الأحيان تعارض المصالح ، فإن أعضاء اللجنة المخمسة أخذوا في الاعتبار دائما الهدف النهائي للعملية وتعاونوا وصولا الى هذا المشروع النهائي .

ويهدف مشروع الاتفاقية في مشاريع المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ الى انشاء التزامات معينة من جانب الدول الاطراف ازاء رعاياها ، وكلها تهدف الى تشبيط و/أو منع الاتصالات في ميدان الالعاب الرياضية بين رعاياها والانشطة الرياضية في ظل نظام الفصل العنصرى .

وفي مشروع المادتين ٧ و ٨ وفي الفقرة ٣ من مشروع المادة ١٠ ، يطلب إلى الدول الاعضاء أن تتخذ الاجراءات التي تهدف الى عزل الفصل العنصرى في ميدان الالعاب الرياضية . ويتوخى مشروع المادة ٩ والفقرات ١ و ٢ و ٤ من مشروع المادة ١٠ أن تتخذ الدول الاطراف اجراءات جماعية في حالة ما اذا سمى انصار الفصل العنصرى ومؤيدوه في ميدان الالعاب الرياضية الى إبطال أهداف وغايات مشروع الاتفاقية . وتتناول مشاريع المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ عمل لجنة مناهضة الفصل العنصرى في ميدان الالعاب الرياضية ، المتوقع منها أن تلعب دورا هاما في ضمان التنفيذ الطليم لاحكام مشروع الاتفاقية وتتمشى الاحكام الاخيرة الواردة في مشروع المواد من ١٥ الى ٢٢ مع الممارسات الحالية .

واعتقد انه من الإنصاف أن أشير الى ان مشروع الاتفاقية يتفق الى حد كبير مع الممارسات الحالية في الحملة الجارية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية . ولن يطلب من الدول الاطراف أن تفرض تدابير شديدة القسوة على مواطنيها ؛ كما أن التدابير التي ستتخذ ضد غير المواطنين تم تحديدها بعناية ووضوح . وأظن انه من المهم ايضا ان نلاحظ ان اللجنة المختصة لم تشأ المساس بعمل اللجنة الدولية ، ولذلك تركت مهمة وضع القواعد والاجراءات لهذه اللجنة ذاتها . وكان واضحا مع ذلك ان الشعور العام في اللجنة المختصة أن اللجنة يمكن ان تؤدي عملها على أفضل وجه بالتوصل الى مقررات تقوم على توافق الآراء .

ويتضمن مشروع القرار احدى عشرة فقرة في الديباجة وخمس فقرات في المنطوق . وتشير فقرات الديباجة الى القرارات السابقة للجمعية العامة والى الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ؛ وتشدد على المسؤولية الخاصة التي تتحملها الامم المتحدة في القضاء على الفصل العنصرى والتمييز في الالعاب الرياضية وفي المجتمع ، وتؤكد من جديد تأييدها غير المشروط للمبدأ الاوليمبي القائم على عدم التمييز في الالعاب الرياضية ، وضرورة استمرار مقاطعة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية ؛ وتشيد بالجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لعزل الفصل العنصرى في ميدان الالعاب الرياضية ، ولاسيما قيامها بنشر

"سجل الاتصالات الرياضية" مع جنوب افريقيا ؛ كما تشيد بالهيئات والفرق الرياضية والرياضيين الذين أعلنوا تمسكهم على عدم اجراء اتصالات رياضية مع جنوب افريقيا . وكذلك أعربت فقرات الديباجة عن الاقتناع بأن الاتفاقية الدولية ستكون صكاً هاماً في الحملة الرامية الى عزل النظام العنصري في ميدان الالعاب الرياضية .

وتطلب الفقرة ١ من المنطوق الى الجمعية العامة أن تعتمد الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، وتفتح باب التوقيع والتصديق عليها . وتناشد الفقرة ٢ من المنطوق جميع الدول أن توقع على الاتفاقية وتصدق عليها بأسرع ما يمكن .

وترجو الفقرة ٣ من المنطوق من جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقوم بنشر نص الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن . وترجو الفقرة ٤ من المنطوق من الأمين العام أن يؤمن النشر العاجل والواسع النطاق للاتفاقية .

وتشيد الفقرة ٥ من المنطوق بجهود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وترجو منها أن تستمر في نشر "سجل الاتصالات الرياضية" مع جنوب افريقيا الى حين انشاء لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية .

واعتقد اننا استطعنا في وقت مناسب تماما التوصل الى اتفاق بشأن مشروع الاتفاقية في هذه المرحلة التي يتعرض فيها نظام الفصل العنصري الشرير لضغوط متنوعة . ونأمل أن يساعد مشروع الاتفاقية هذا ، عندما يعتمد من الجمعية العامة ، في الاسهام اسهاما كبيرا في القضاء المبكر على هذا النظام . وبطبيعة الحال ، سيكون من المناسب في رأيي أن تعتمد الجمعية العامة مشروع الاتفاقية خلال الدورة الحالية التي توافق أيضا الذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة .

وأود أن أعرب عن امتناني لأعضاء الامانة العامة وأعضاء الفريق العامل ، وكذلك للمراقبين الذين اشتركوا في اجتماعات الفريق العامل وأبدوا نشاطا كبيرا وعبروا عن آرائهم بوضوح ، ولأعضاء هيئة المكتب بوجه خاص لما قدموه من دعم مستمر طوال السنة .

واني أقدم بمشروع القرار A/40/L.32 الى الجمعية العامة للنظر فيه والموافقة عليه .

السيد هالينن (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أقدم مشروع القرار A/40/L.39 بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا ، باسم مقدمي هذا المشروع .

والهدف الرئيسي لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا ، الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ١٩٦٥ ، هو تخفيف المعاناة التي تسببها سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ومساعدة ضحايا الفصل العنصري . ويتكون هذا الصندوق من التبرعات التي تقدمها الدول والمنظمات والافراد . وقد استطاع هذا الصندوق الاستثماري منذ انشائه أن يقدم المساعدة للأغراض التالية : أولا ، المساعدة القانونية لمن يتعرضون للاضطهاد نتيجة للتشريعات القمعية والتمييزية في جنوب افريقيا ؛ ثانيا ، اغاشة هؤلاء الاشخاص ومن يعملونهم ؛ ثالثا ، توفير التعليم لهؤلاء الاشخاص ومن يعملونهم ؛ رابعا ، اغاشة اللاجئين من جنوب افريقيا ؛ خامسا ، اغاشة ومساعدة من يضطهدون بموجب التشريعات القمعية والتمييزية في ناميبيا .

ويعتبر النضال ضد الفصل العنصري من القضايا القليلة التي يتحد تجاهها المجتمع الدولي . ونحن نشعر بقلق عميق ازاء فرض حالة الطوارئ ، وتوسيع نطاق أعمال القمع ، والعدد المتزايد من المحاكمات السياسية وحالات الاحتجاز والاحكام القاسية ، بما في ذلك عقوبات الاعدام التي تفرض على مناهضي الفصل العنصري . ان زيادة المساعدة الإنسانية التي تقدم الى من يُضطهدون نتيجة للتشريعات القمعية والتمييزية مسألة ضرورية . ولقد استجاب المجتمع الدولي بشكل طيب للحاجة المتزايدة لهذه المساعدة . ومع ذلك ، فإن الحاجة مستمرة لهذه المساهمات ، ونحن نناشد كل الدول الاعضاء أن تسهم بسخاء في هذا الصندوق الاستثماري . وعلاوة على ذلك ، يأمل مقدمو مشروع القرار أن تدلل الجمعية العامة مرة أخرى في هذه السنة على تضامنها مع ضحايا الفصل العنصري باعتماد مشروع القرار هذا بالإجماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يريدون تعليل تصويتهم قبل التصويت بشأن أى مشروع من مشاريع القرارات التسعة أو بشأنها جميعا . وسوف تتاح الفرصة أيضا للممثلين لتعليل تصويتهم بعد الانتهاء من عمليات التصويت .

وأود أن أذكر الجمعية العامة أنه بموجب المادة ٨٨ من النظام الداخلي ، لا يجوز للرئيس أن يأذن لمصاحب اقتراح أو تعديل بأن يعلل تصويته على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه .

كما أذكر السادة الممثلين بأن البيانات التي يدلى بها تعليلًا للتصويت محددة بعشر دقائق ، ويدلى بها الوفود من مقاعدهم .

السيد اينفو (الكامبيون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نشعر بأن

الحمية الملحة لهذه اللحظة التاريخية تملئ علينا أن نشرح الاعتبارات التي تحكم تصويتنا على القضايا المتعلقة بالجنوب الأفريقي . فلو كانت مشاريع القرارات المطروحة قاصرة على المشاريع المقدمة من عدد من الدول الأفريقية والدول الصديقة لما طلبت الكلمة . إلا أننا عندما ننظر إلى مجموع مشاريع القرارات المطروحة على الجمعية العامة نشعر بأننا مخطرون لشرح الاعتبارات التي ننظر من خلالها إلى المشاكل التي تواجهنا .

سنموت بالطبع مؤيدين لمشاريع القرارات بأكملها لأنه من الناحية السياسية وبحكم طبيعة الأمور ليس أمامنا خيار كبير . فبالخيار الوحيد أمامنا هو ما تطلبه علينا الظروف ، بل انه قزم مريع علينا أن نبتلعه .

فمرة أخرى نجتمع هنا متحمسين يدفعنا وهم النصر ، ونعتمد المزيد من مشاريع القرارات التي تكشف عن عدم قدرتنا ومدى عدم استعدادنا لمعالجة القضايا الجوهرية في الجنوب الأفريقي . ويبدو اننا نتوقع الشعور بالارتياح متى أنهينا مهمتنا ومن ثم نتصور أننا أدينا واجبنا المقدس بمجرد اعتماد القرارات . وننسى أن نستجيب لحقيقة الأوضاع التي أدت الى مشاريع قرارات لم نستطع اعتمادها بالإجماع أو بتوافق الآراء ، والتي نتكلم فيها عن بعضنا البعض ولا نتكلم الى بعضنا البعض ، ونتهم بعضنا البعض بعدم التحرك بما فيه الكفاية . وبدلاً من استعراض ومناقشة القضايا الحاسمة ، تتسم جهودنا بمحاولة إلقاء اللوم على الآخرين ، فالدول القوية تتهم الدول الضعيفة بنفاذ الصبر وعدم التفهم واستغلال طغيان الأغلبية . وفي المقابل يتهم الضعفاء الأقوياء بالنفاق واللامبالاة . وفي بعض الحالات كان هناك تلميح الى العنصرية . ويتمور كل جانب انه الوحيد على صواب بشكل صافر وغريب .

وفي هذه العملية ، عجزنا جميعاً عن استخدام هذه الهيئة الدولية كمركز لتنسيق الدول بل ووجهات نظرها . وبدلاً من ذلك ، اتجهنا الى تحويل هذه المنظمة الى مركز لإذكاء نيران عدم التنسيق أو الخلافات .

وإذا كانت تلك الظروف مجرد مسائل أكاديمية ، لتفاضينا عن العجرفة والتعميمات غير المرغوبة ومرخات الإحباط . ولكن تلك المشاعر الباعثة على التفرقة قد حولت جهودنا الجماعية وأبعدتها عن الهدف النبيل الرامي الى الوقف الحازم للظروف المؤدية الى الحرب والدمار ، والى الموت والمعاناة ، والى الحرمان بصورة مستمرة من إمكانيات الحرية والحريات الأساسية ، والحق في الحياة وفي معيشة كريمة ، وفرصة أن تعيش الشعوب في سلام بمنأى عن قوى القهر العنصرى ، وفرصة التعريف الصادق بالمعنى الحقيقي للمعاناة والاحتمالات المتفجرة في شبه القارة هذا .

ولذلك فإننا نؤيد بغير رضى وارتياح . وفي هذه السنة التذكارية ، كنا نتوقع قرارات تعلن عن تصميمنا المشترك على إنقاذ أجيال من أشقائنا وشقيقاتنا في الجنوب الإفريقي من ويلات الظلم والحرمان والقمع والموت والدمار . يجب ألا نسير بصورة عاجزة عاما بعد عام في طريق إصدار إعلانات متكررة تكشف عن مدى عدم مبالتنا . ودعونا نلقي اللعنات على بعضنا البعض في كلماتنا حتى نخفف من الانفعالات التي تعتمل في أنفسنا . ولكن عندما نعلن أو نعتمد قراراتنا ، يجب أن نتساءل أولا عن قيمتها . فلنسال أنفسنا إذا كنا نريد أن نمنح الآخرين ما نرتضيه لانفسنا في الحقيقة . وإذا لم نفعل ذلك ، فإننا نؤيد من يقومون بالاضطهاد وليس الضحايا في الجنوب الإفريقي .

وإذ نقرب من موسم عيد الميلاد ، فإن العالم المسيحي ، بما في ذلك العنصريين في جنوب افريقيا ومن يجدون مبررا لإظهار العطف أو التأييد لهم ، يتحد معا كي يقدم الشكر للرب إذ بعث بالمسيح رجل السلام . إننا نتغنى بأناشيد العبادة متمنين السلام على الأرض والمصير الطيب للبشر . إننا نعرب عن امتناننا للرب لما يسمى بالحرية في عالم استعبده هجمة الروح ، في لحظة من لحظات التاريخ تطفئ فيها القسوة والقتل والظلم على أعمال الإنسان ومشاعره . ان من وضع التاريخ في أيديهم مقاليد القوة المعاصرة قد اخفقوا في الحفاظ على تصورات العظماء من أسلافهم ، وهدموا القيم المعلنة والوعد المقدم للأجيال الحالية بالسلام والامن والتقدم في ظل التنمية . ان حياتنا زاخرة بالآمال المحبطة .

وبينما يستمر النفاق وإضفاء الطابع التجاري على عيد الميلاد ، فقد تحققت بعض النبوءات المخيفة والمؤسفة للكثير من الكتاب العظماء في حقائق محنة الرجل الاسود في الجنوب الإفريقي . فمن تنيسون الذي يقول : " ماذا سيكون عليه هذا العالم عندما أبلغ الخمسين وهو بهذا السوء وأنا لم أتجاوز بعد الخامسة والعشرين" . الى شكسبير الذي قال على لسان مارك أنطوني في ظروف مشابهة : " لن تملك الامهات غير الابتسام عندما يرين حلقة الحرب أهدقت بأبنائهن" . وكانت الظروف التي أشار اليها أن : " الدم والدمار سيسودان ، وستصبح الامور المربعة مألوفة" . وينبغي أن نلقي نظرة

على الأفلام التي تصوّر الصراع المدني الدائر اليوم في جنوب إفريقيا ، ونرى كيف تبسم الأمهات حقا للتضحيات البطولية وموت الشباب الذي لا يجد راحة في ذلك السلام المفروض عليه .

ينبغي أن نرصد حصيلة مواقفنا وردود أفعالنا للفظائع التي ترتكبها بريتوريا . إذ بينما نبدي عجرفة القوة ، ونكلم عن أسماء بعينها بصورة إنتقائية أو جماعية ، ونطالب بقرارات نعرف جيدا أننا لن نستطيع أن نشارك جميعا في تأييدها ، وبينما نتخذ تدابير لعرقلة النهوض بتوافق آراء لاتخاذ عمل فعال في المحافل التي قامت بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، وبينما نتصايح ضد بعضنا البعض بدلا من التعقل والتكلم مع بعضنا البعض في رزانة وتواضع ، فإن الدم ، دم الإنسان يتدفق في جنوب . إننا مدينون لأنفسنا ، ولميثاقنا وللأجيال المقبلة بأن نقدم سجلا أفضل من الاهتمام والعمل الذي يتناسب مع ذلك .

ولا يمكن أن نتوقف عن مطالبة الدول الكبرى في هذا العصر بأن تستخدم أوضاعها المتميزة لإنهاء العذاب والموت اللذين يعذبان ضمير جيلنا . لقد أشارت الدولتان العظيمتان الرئيسيتان الآمال باجتماع القمة الأخير الذي عقد في جنيف في هذا العام التذكاري . ونحن نطالبهما بتلبية آماني نزع السلاح والسلام في الجنوب الإفريقي . ومنصوّت معهم ومع البلدان المتقدمة والنامية لبدء برنامج جديد وفعال من أجل سلام وأمن دائمين في المنطقة .

لقد تمت تعبئة الرأي العام الدولي بالفعل ضد شرور الفصل العنصري . والحكومات والأجهزة التشريعية على استعداد لتنفيذ رغبات شعوبها . ونحن نطالبها بأن تفعل ذلك الآن ، لأن المستقبل بعيد ويجب أن يتحقق السلام قبل أن يكون أوان العلاقات الحسنة بين الأعراق قد إنقضى .

إننا لن نؤيد شيئا ما كان تطبيقه يؤدي الى تحسين قدر شعوبنا في الماضي . ونطالب بأن يحكم على تصويتنا في ضوء نظرتنا للأمور . ولنترجم إحساننا بالقلق ومشاعر الإحباط الى تحرك للأمام - أي الى حركة جديدة من أجل تهيئة ظروف سلام وأمن دائمين في الجنوب الإفريقي .

السيد فيليب (لكسبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : خلال المناقشة

حول مبادرات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، أدانت الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي واسبانيا والبرتغال إدانة صادقة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ومن ثم فإن موقفنا لا يشير أدنى التباس ، لأن هدفنا يتمثل في القضاء الكامل على الفصل العنصري وإحلال نظام حكم محله يركز على مبادئ الديمقراطية النيابية . وبالتالي نعرب عن أسفنا لأن بعض الصياغات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/40/22) من شأنها أن تشكل في تصميمنا على الإسهام في القضاء على الفصل العنصري ، وتقدم صورة غير صحيحة لموقفنا المشترك . ونرى أن الأمم المتحدة عليها دور رئيسي تقوم به في القضاء على النظام اللاإنساني للفصل العنصري .

وقد أوضحت المناقشة ان معارضة الجمعية العامة للفصل العنصري معارضة إجماعية . ويبدو لنا بالتالي انه يجب بذل جهد أكبر لإيضاح هذه المعارضة العامة على نحو أوفى في نموم يمكن أن تحصل على موافقة جميع الاعضاء . ونحن نأمل لانه قد تسم مرة أخرى في بعض النجوم الإبقاء على عناصر الاختلاف الدخيلة على المناقشة .

وترى الدول العشر واسبانيا والبرتغال ان مجلس الأمن وحده هو المخول ، وفقا لتوزيع الاختصاصات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن كما حدده ميثاق الأمم المتحدة ، باتخاذ قرارات ملزمة للدول الاعضاء . ونود أن نؤكد مجددا من ناحية أخرى ، ان العالمية إحدى المبادئ الأساسية للأمم المتحدة التي لا نستطيع الموافقة على التفكير فيها . كما يجدر احترام الطابع العالمي للوكالات المتخصصة واحكام لوائحها .

وإذا كنا ننتفهم يأس شعب جنوب افريقيا ، وحتى إذا كان استمرار نظام الفصل العنصري يمكن أن يدفع البعض الى تصور ان الكفاح المسلح وحده هو الكفيل بالقضاء عليه ، فإننا ما زلنا مقتنعين بأن عملية التغير السلمي لا تزال متاحة ، وان من واجب الأمم المتحدة أن تشجع هذه العملية ، وفقا للميثاق . ولهذا السبب لا نستطيع أن نوافق على أن تُقر القرارات التي تتخذها الجمعية العامة اللجوء الى القوة .

ولا ترى الدول العشر واسبانيا والبرتغال أن الحالة في جنوب افريقيا تعتبر مشكلة تتعلق بإنهاء الاستعمار . فمعارضتنا لفصل العنصري تستهدف إقامة مجتمع متعدد الأعراق وحر وديمقراطي في جنوب افريقيا .

ولا يمكننا أن نؤيد الطلبات الرامية الى قطع كل العلاقات مع جنوب افريقيا ، لان عزلتها تتعارض مع الهدف الذي تسعى إليه الجمعية العامة والذي يتمثل في القضاء التام على الفصل العنصري ، ويجب أن تظل قنوات الاتصال مع جنوب افريقيا مفتوحة للسماح للعالم الخارجي بالمحافظة على الضغط الذي يمارسه على حكومة جنوب افريقيا وبزيادته من أجل فرض إقامة مجتمع حر وديمقراطي خال من القمع العنصري .

ولا تزال الدول العشر واسبانيا والبرتغال مخلصة للمثل الأعلى الاوليمبي الخامس بعدم التمييز وترفض كل أشكال الفصل العنصري في مجال الرياضة . غير انها تحرم على التذكير بأن تنظيم الألعاب الرياضية موكول في بلدانها للمبادرة الخاصة . وتسدر

المنظمات الرياضية معارضة الحكومات للمسابقات الرياضية التي تنتهك المثل الاعلى الاوليمبي . وستواصل حكومات الدول العشر واسبانيا والبرتغال عدم تشجيعها الحازم لجميع الملات الرياضية التي تنطوي على أي تمييز عنصري ، احتراماً للحقوق الاساسية لمواطنيها .

وترفض الدول العشر واسبانيا والبرتغال كل الهجمات التعسفية وغير المبررة ، المريحة أو الضمنية ، ضد دول أعضاء أو مجموعات من البلدان .

وهي تأسف لانها لا تستطيع ، للأسباب التي ذكرتها توا ، أن توافق على جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار هذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة . وتكرر التزامها بالعمل بصورة جماعية وفردية على ممارسة الضغط على حكومة جنوب افريقيا بهدف حملها على وضع حدّ لنظام الفصل العنصري وإجراء التغييرات الاساسية التي يطالب بها المجتمع الدولي .

السيد تلمان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتشرف بإلقاء

بيان تعليلا للتصويت باسم بلدان الشمال الخمسة وهي أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي النرويج .

لقد أدانت بلدان الشمال دوما سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا بوصفها إنتهاكا لحقوق الإنسان الاساسية كما حددها ميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وترى بلدان الشمال أن نظام الفصل العنصري يشكّل أيضا تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وبالتالي ، يجب على مجلس الامن أن يقرر عقوبات إلزامية ضد جنوب افريقيا كوسيلة للقضاء سلميا على الفصل العنصري .

والى أن تتخذ هذه العقوبات ، فإن بلدان الشمال ترى أن على البلدان فرادى أن تتخذ تدابير من جانب واحد بغية زيادة الضغط على حكومة جنوب افريقيا بغية القضاء على الفصل العنصري . ولهذا السبب اعتمد وزراء خارجية بلدان الشمال في اجتماعهم الذي عقد في أوغلو في ١٧ و ١٨ ايلول/سبتمبر من هذا العام ، برنامج عمل موسعا لبلدان الشمال ضد جنوب افريقيا عمم بوصفه الوثيقة A/40/784 .

ومن حيث الجوهر ، يتضمن برنامج العمل الموصّع تدابير لزيادة الخفض على جنوب افريقيا عن طريق أعمال تفضل بها الامم المتحدة - وخاصة مجلس الامن - وتدابير وطنية إضافية . وقد اتخذ عدد متزايد من التدابير من جانب واحد بغية ممارسة الخفض على جنوب افريقيا . وتستهدف هذه التدابير فرض عزلة أشد على نظام الفصل العنصري في مجالات الرياضة والثقافة والعلوم وخفض التبادل التجاري وغيره من الصلات التجارية مع جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، قررت بلدان الشمال زيادة المساعدة التي تقدمها الى اللاجئين وحركات التحرير وكذلك زيادة المساعدة المقدمة الى دول خط المواجهة ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي .

وتوافق بلدان الشمال على المرمى الاساسي لمشاريع القرارات ، غير ان بعضها لا يزال للأمد يثير صعوبات تتعلق بمسائل مبدئية هامة ، ماعرضها بإيجاز .
أولا ، تعتبر بلدان الشمال أن المالمية مبدأ أساسي بالنسبة لمنظمات الامم المتحدة ومن ثم لا نستطيع الموافقة على أية صياغات تشكك فيما يبدو في هذا المبدأ بشكل أو آخر .

ثانيا ، إن الحلول السلمية للمراعات مبدأ أساسي لميثاق الامم المتحدة . وبالتالي لا نستطيع الموافقة على أن تقرر الامم المتحدة اللجوء الى الكفاح المسلح .

ثالثا ، تأسف بلدان الشمال لاستمرار أسلوب الإشارة انتقائيا الى بلدان بعينها أو مجموعات من البلدان بوصفها مسؤولة عن السياسات التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . ان هذا الأسلوب - الاشد وضوحا في مشروع القرار (A/40/L.30) بشأن العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا - يجعل من الصعب تماما التوصل الى توافق دولي في الآراء في النضال ضد الفصل العنصري .

رابعا ، ينبغي لنا بسبب تمسك بلدان الشمال الدقيق بأحكام الميثاق ، أن نتحفظ بشأن الصيغ التي لا تراعي أن مجلس الامن وحده هو الذي يستطيع اتخاذ قرارات ملزمة للدول الاعضاء .

خامسا ، يخطوي تنفيذ بعض مشاريع القرارات على مساس بالحريات والحقوق الدستورية للمواطنين والمنظمات الخاصة في بلدان الشمال . وينطبق ذلك بمفغة خاصة على الاتفاقية الدولية المقترحة لإقصاء الفصل العنصري في مجال الرياضة . وبالنظر الى السياسة الصارمة والنشطة التي تنتهجها بلدان الشمال فيما يتعلق بالعلاقات الرياضية مع جنوب افريقيا ، فإنها تأسف لعدم استطاعتها تأييد مشروع الاتفاقية .

لقد طرأ على الحالة في جنوب افريقيا المزيد من التدهور . وفقد المئات أرواحهم خلال العام الماضي واعتقل المئات من المعارضين السياسيين . ويبدو من المحتمل أن العنف سيستمر في التصاعد ما لم تطبق إصلاحات سياسية أساسية في جنوب افريقيا تفضي الى القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي . وتتحمل حكومة جنوب افريقيا مسؤولية هذه الحالة ، لكن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يظل غير مكترث لآلام الشعب في جنوب افريقيا . ويجب على المجتمع العالمي أن يواصل الإعراب عن إدانته للفصل العنصري وأن يسعى للاتفاق على خطوات ملموسة لإقامة مجتمع حر وديمقراطي في جنوب افريقيا .

السيد ليفويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الظروف

الجغرافية السياسية الصعبة التي نجد فيها أنفسنا اليوم في الجنوب الافريقي مقترنة بحقائق التاريخ التي لا تقل عنها صعوبة ، تجعل من غير العملي لبوتسوانا في هذه المرحلة من تطورها الاقتصادي أن تشارك بأي شكل فعال في فرض عقوبات شاملة الزامية على جنوب افريقيا . ومن ثم فإننا مضطرون لان نتحفظ في موقفنا بشأن أية فقرة في مشاريع القرارات قيد النظر تستهدف فرض عقوبات اقتصادية على جنوب افريقيا .

لكن ، حتى لا يساء تفسير موقفنا من الجزاءات ، اسمحوا لي أن أوضح الموقف .
فنحن وان كنا نقدر غاية التقدير تعاطف العالم مع محتنتنا ، يجب ألا يفهم من كلامنا
أن أولئك الذين لا ترتبط مآثرهم إرتباطا وثيقا بمآثر من يعيشون في جنوب
افريقيا ، ومن يستمتعون بالعيش في راحة على البعد ، يمكن أن يفسروا معارضتهم
لغرض الجزاءات على جنوب افريقيا بأنهم إنما يفعلون ذلك لمصلحتنا . ويجب ألا
يستعملوا محتنتنا كي يخفوا نواياهم الحقيقية تجاه جنوب افريقيا ويتنملوا من
مسؤولياتهم . اننا لا نعتز على الجزاءات حتى لو كان فرضها على جنوب افريقيا السني
أصبح ضرورة بسبب امتناعها عن الاستماع الى صوت المنطق سوف يؤثر علينا . فإننا على
استعداد لمعاناة عواقب الجزاءات إذا كان ذلك سيؤدي آخر الامر الى إقامة جنوب
افريقيا جديدة مع استخدام أقل قدر ممكن من العنف . أي بعبارة أخرى ، اننا نخشى
عواقب إدامة العنف في جنوب افريقيا أكثر مما نخشى الاثار الناجمة عن الجزاءات
الاقتصادية .

السيد جوفي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان بفضلنا

للفعل العنصري بل ومعارضتنا له من الامور التي أعرب عنها ممثلو اسرائيل وقادتنا
مرّات كثيرة . وفي محافل عديدة . وبسبب جذورنا الاخلاقية كيهود ، نتعاطف دائما مع
معاناة الآخرين وخاصة ضحايا الاستعباد والتمييز العنصري . إن تعاطفنا مع السود
الذين يعانون اليوم في ظل الفعل العنصري هو أيضا نتيجة لخبرتنا التاريخية خلال
الفي عام منذ فترة ظهور أنبيائنا . لقد عانينا في منغانا من القمع الذي ليس له
مثيل والمهانة والإذلال والقتل والذبح على أيدي الآخرين ، الامر الذي بلغ ذروته في
المحرقة التي أحرق فيها ستة ملايين من أشقائنا في أفران النازية .

واحتفالا بالذكرى الأربعين لتحرير معسكر أوشفيتز للموت ، أفتتح رسميا الامين
العام للأمم المتحدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم معرضا في ردهة الجمعية
العامّة .

ان ارتباط اسرائيل الحقيقي بنضال السود هو الذي أدّى بنا الى أن نشاطر
خبرتنا الجديدة في بناء الدولة مع الدول الافريقية المستقلة حديثا .

ان اتهام اسرائيل الزائف بأنها تؤيد الفصل العنصري ليس تجاهلا عاديا للحقيقة ، إذ ينشره ويروجّه أسوأ المنتهكين لحقوق السود في التاريخ . أي تجّار الرقيق من العرب . ان عدد الافارقة الذين ألقى القبض عليهم أو قتلوا أو صدّروا خلال أربعة قرون ونصف من تجارة الرقيق قد بلغ ١٢٠ مليونا .

لقد اتسمت المناقشة الخاصة بموقف اسرائيل تجاه جنوب افريقيا بذات التشديد والنفاق . اننا ننتهم بالقيام بتجارة واسعة النطاق مع جنوب افريقيا ، ونستفرد وحدنا كما لو كنا نتعاون تعاوناً فريداً مع بريتوريا . فحتى وقت قريب جداً ، حظيت الدول العربية بحصانة ضد الكشف العلني عن تجارتها مع جنوب افريقيا . إذ كان هناك نوع من مؤامرة صمت في المجتمع الدولي لإخفاء الحقيقة . ففي الوقت الذي يتاجر فيه العرب بالبلايين مع جنوب افريقيا ، كانوا يكيلون التهم ضد الآخرين ، وخاصة اسرائيل للممارسات التي كانوا هم أنفسهم منغمسين فيها حتى الآن . وقد وصلت صادرات البترول العربي الى جنوب افريقيا الى حوالي ٢٢ بليون دولار في العام . لقد قدمنا الوثائق والأدلة المؤيدة لذلك في الجلسات العامة وفي مختلف اللجان ، وهي تبين أحدث أساليب التمويل وخطط النفط . وقد آن الاوان لتمييز قناع النفاق العربي .

اننا نلاحظ باهتمام الفقرة ٢٠ الجديدة من منطوق مشروع القرار A/40/L.26 ، التي تنص على أن الجمعية العامة :

"ترجو كذلك من اللجنة الخاصة أن تبقى مسألة التعاون بين جنوب افريقيا واسرائيل ، وبين جنوب افريقيا ودول أخرى قيد الاستعراض المستمر..." . ان الفصل العنصري شر أكبر من أن تتلاعب به بعض الدول كأداة للكرهية المفردة ضد اسرائيل . فالعنصرية كل لا يتجزأ ، وكذلك المعركة ضد الفصل العنصري . والوحدة والجهد المشترك هما الامران المطلوبان اليوم .

ان كل مشاريع القرارات الخاصة بالبند ٢٥ من جدول الاعمال ، كان يجب أن تعتمد بتوافق الآراء . إذ أن توافق الآراء وحده هو الذي يمكن أن يمنحها التأييد الدولي والاخلاقي الجدير بالنضال ضد الفصل العنصري . إن حملة التشويه الخبيثة والقذف والاتهامات الكاذبة وإفراد دول بعينها ، تجعل من المستحيل - لسوء الحظ -

تحقيق هذا الهدف . فبدلاً من أن نشهد موقفاً موحداً في الأمم المتحدة سنشهد مرة أخرى أصواتاً صلبية وامتناعاً عن التصويت وهي أمور أصبحنا جميعاً نألفها .

السير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

حيث أن ممثل لكسمبرغ - في كلامه نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - قد أعرب عن آراء تتفق معها حكومة بلادي ، فإنني سأعلق بإيجاز على الأسباب التي من أجلها لن يكون في مقدور المملكة المتحدة أن تؤيد معظم مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية .

ان أربعة من مشاريع القرارات تتعلق بتطبيق جزاءات الزامية على جنوب افريقيا . وقد شرحت وجهات نظر بلادي بشأن هذا الموضوع بعناية فائقة في بياننا خلال المناقشة العامة الخاصة بالفصل العنصري . والمسألة الاساسية بالنسبة لنا هي ما إذا كانت الجزاءات الإلزامية ستكون وسيلة فعّالة لتحقيق الهدف المشترك وهو تفكيك الفصل العنصري ، أم سيكون لها أثر عكسي هو توطيد دعائم الفصل العنصري . لا يمكن لأحد أن يجيب على هذين السؤالين إجابة يقينية . فأولئك الذين يزعمون انهم يعرفون أن الجزاءات الإلزامية ستقضي على الفصل العنصري يجب أن ينظروا الى تاريخ العقوبات وتاريخ جنوب افريقيا . إلا أن بعض من درسوا هذه الحجج يقولون أن الجزاءات الإلزامية يجب أن تجرب في حالة ما إذا كان من الممكن أن تنجح . وأنا أستطيع أن أفهم ذلك ، لكنني أطلب إليهم أيضاً أن يتفهموا اننا نشعر بالقلق لانها قد تأتي بنتيجة عكسية . ان الدرامة الوثيقة لشواهد التاريخ وظروف جنوب افريقيا تقضي بنا الى هذا الاستنتاج . فالجزاءات الإلزامية بدلا من أن تعجل بإنهاء الفصل العنصري ربما تؤجل ذلك . لذا ، فإننا لن نصوّت لصالح مشاريع القرارات تلك .

لقد كرّمت أمم العالم في تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ، في هذه القاعة ذاتها ، سبعة أيام عمل ومائتي خطاب لمناقشة فرض الجزاءات على جنوب افريقيا . كما أهدت المنظمات غير الحكومية رأيها في اللجنة السياسية الخاصة . كذلك قدّمت اللجنة الرابعة آراءها . وسيتكرر نفس النمط في العام القادم . كما يجتمع مجلس الأمن على نحو متكرر لبحث هذا الموضوع ويتكلم فيه الكثيرون أيضاً . ومن

هنا ، نرى إزدواجية مطلقة في المقترح الوارد في مشروع القرار A/40/L.28/Rev.1 بشأن المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية . فما هو الجديد الذي يمكن أن يقال أو يفعل في هذا المؤتمر ولم يكن قد سبق قوله أو فعله هنا مرات عديدة ؟ وهل من مهام الأمم المتحدة أن تستنسخ عملها في سلسلة لا تنتهي من المزايا العاكمة ؟

هناك عديد كبير من القضايا كثير منها في افريقيا ، في أممّ الحاجة الى عمل الأمم المتحدة لمساعدتها في محنتها . وإذا كانت هناك أموال يمكن توفيرها . يجب أن توجه الى ذلك النوع من القضايا . وينبغي ألا ننفق ٩٠٠ ألف دولار أو أكثر على نفقات سفر وفنادق باهظة التكاليف لمناقشة موضوع يناقش بمئة تكاد تكون مستمرة في هذا المبني .

ويؤسفنا غاية الاسف أن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لم تمنح الى أصوات الاعتراض التي ترددت في هذه الجمعية خلال السنوات القليلة الماضية والتي مستجلى في عدم قدرة وفد بلادي على إقرار برنامج عمل تلك اللجنة .

والتقرير المقدم الى الجمعية العامة في السنة الحالية (A/40/22) مثال محزن على هذا الاتجاه . ونحن نرفض تماما ما ورد في ذلك التقرير من تشويه وانتقاد لسياسة اعضاء الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وتدابير لكسمبرغ والزيارة التي قام بها ثلاثة من وزراء الخارجية الاوربيين لجنوب افريقيا ومدونة السلوك الخاصة برجال الاعمال .

وختاما ، فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية المقترحة ضد الفصل العنصرى في مجال الالعاب الرياضية اكرر القول بان موقف حكومتي لم يتغير . فنحن منذ سنوات طويلة ، ووفقا لاتفاق "غلن ايفل" مع الكومنولث ، نعمل على عدم تشجيع الاتصالات مع جنوب افريقيا في مجال الالعاب الرياضية . ومع ذلك فان حكومتي لا تقبل احكاما معينة في الاتفاقية المقترحة ، ولاسيما الاحكام التي تحد من حرية الانتقال ، وترى انها تتعارض مع الحريات المكفولة للأفراد .

السيد ماكينا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف يصوت

وفدى مؤيدا لبعض هذه القرارات بسبب كراهيتنا للسياسات اللاانسانية للفصل العنصرى . الا أننا سنمتنع عن التصويت على القرارات المتعلقة بالجزاءات ، وذلك لسبب بسيط وهو أننا بحكم موقعنا الجغرافي لنا في وضع يسمح لنا بفرض الجزاءات على نظام الفصل العنصرى . ونود أن نذكر بوضوح أننا لا نقبل أن نستخدم درعا أو رهينة سواء من جانب جنوب افريقيا أو من جانب أى بلد آخر لتبرير عدم اتخاذ اجراء ضد الفصل العنصرى الذى أعلنت الدول انه جريمة ضد الانسانية .

السيد ماكدوناه (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعربت

حكومة ايرلندا عن ادانتها للفصل العنصرى منذ أمد قريب في البيان الذى أدلىنا به يوم ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ أثناء المناقشة العامة لهذه القضية . وتمشيا مع الآراء التي وردت في ذلك البيان ، كان من دواعي سرور وفد أيرلندا أن يشترك في تقديم اثنين من مشروعات القرارات المعروضة اليوم وهما A/40/L.39 عن صندوق الأمم المتحدة الاستثمارى لجنوب افريقيا A/40/L.40 عن "اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصرى" .

غير انه من المؤسف أننا لا نستطيع أن نؤيد جميع مشاريع القرارات الواردة تحت هذا البند ، اذ أنها تحوى عبارات وأفكارا لا تتفق مع نهج حكومتي تجاه الفصل العنصرى . كما نقول أننا نشاطر التحفظات التي أبدتها الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبى بالإضافة الى اسبانيا والبرتغال والتي أوضحها للتو ممثل لكسمبرغ . وأتناول أولا مشاريع القرارات التي تؤيدها أيرلندا .

سيؤيد وفدى مشروع القرار A/40/L.28/Rev.1 الذى يتناول المؤتمر العالمى المعنى بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية . وكما قال وزير الشؤون الخارجية الايرلندى في البيان الذى أدلى به أمام الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، تعتقد أيرلندا أن العمل الجماعى من جانب المجتمع الدولى بأسره هو السبيل الوحيد الذى يمكن أن يقنع الممسكين بمقاليد السلطة في جنوب افريقيا بالالتزام بالتخلي عن الفصل العنصرى . وقد أوضحت أيرلندا مرارا في هذه الجمعية العامة وفي غيرها أنها تؤيد فرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا تكون تدريجية وتختار بعناية ، على أن يفرضها مجلس الأمن وأن ينفذها الجميع تنفيذا كاملا . ونحن نعرف من تجاربنا السابقة انه ليس من السهل دائما تحقيق نتائج بهذه الوسيلة ، ولكن الضغط الدولى اذا عولج على نحو سليم ووجه بعناية يمكن أن تصبح له فاعليته في التأثير على جنوب افريقيا .

وستصوت أيرلندا مؤيدة لمشروع القرار A/40/L.29 بشأن الإعلام والعمل الشعبى لمناهضة الفصل العنصرى . وتعتقد حكومتي أن من الاهمية بمكان أن تعمم المعلومات عن نظام الفصل العنصرى البغيض على أوسع نطاق ممكن . وقد شعرنا بقلق عميق لما أقدمت عليه جنوب افريقيا مؤخرا من فرض قيود على الصحف ووسائل الإعلام فيما يتعلق بما تنشره من أنباء عن الحالة هناك . كما أن مخنة السجناء السياسيين في جنوب افريقيا من مصادر القلق الشديد لحكومتي وسوف نستمر في تقديم تأييدنا لجميع الجهود المبذولة لاطلاق سراحهم .

وستصوت ايرلندا مؤيدة لمشروع القرار A/40/L.31 بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . ويجب بطبيعة الحال أن يفهم موقفنا من التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة وفقا للسياسة العامة لحكومتى ازاء الفصل العنصرى والتي أوضحناها في هذا البيان وفي بياناتنا السابقة .

وستمتنع ايرلندا عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.27 بشأن الحالة فى جنوب افريقيا وتقديم المساعدة الى حركات التحرر . وكان بود وفدى أن يتمكن من التصويت مؤيدا لمشروع القرار هذا والذي يحوى كثيرا من الاحكام التي نؤيدها ، الا اننا لا نستطيع أن نقبل ما ورد في هذا القرار من تأييد صريح للصراع المسلح . وقد أوضح وفدى من قبل أننا لا نريد أن نرى هذه الجمعية العامة تؤيد أعمال العنف . ورغم أننا نستطيع أن نفهم الشعور المتزايد باليأس والمرارة والذي قد ينبع منه هذا العنف فان حكومتى لا تستطيع أن تتسامح بشأنه .

وستمتنع ايرلندا عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.32 بشأن اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية . وكان بودنا أن نتمكن من تأييد مشروع القرار هذا اذ أننا أيدنا دائما عملية صياغة اتفاقية دولية لهذا الموضوع . وتؤيد ايرلندا مبدأ عدم التمييز في مجال الالعاب الرياضية . ولذا ستبذل حكومة ايرلندا كل ما في الوسع لمنع الاتصالات الرياضية بين ايرلندا وجنوب افريقيا ، وسترفض منح أى مساعدة مالية للهيئات الرياضية الايرلندية التي تقيم اتصالات مع جنوب افريقيا . كما ان حكومتى منعت الفرق الممثلة لجنوب افريقيا من المشاركة فى المباريات الرياضية في ايرلندا . وعلى ذلك فان مشروع الاتفاقية المرفق بمشروع القرار A/40/L.32 يحوى جوانب كثيرة تستطيع ايرلندا أن تؤيدها ، الا انه يحوى أيضا للاف عددا من الاحكام مثل المواد ٢ و ٦ و ١٠ التي لا تتفق مع الدستور الايرلندى .

وستصوت ايرلندا معارضة لمشروع القرار A/40/L.28 الخاص بفرض جزاءات شاملة على نظام جنوب افريقيا العنصرى ، فهذا النص يحوى عناصر كثيرة لا تتفق مع نهج حكومتى تجاه الفصل العنصرى ، والتزام ايرلندا بمبدأ عالمية المنظمات الدولية

معروف جيدا . كما نعتقد انه باتباع سياسة لعزل جنوب افريقيا عزلا كاملا على نحو ما يدعو اليه مشروع القرار هذا ، سيجد العالم الخارجي صعوبة متزايدة في مواصلة رصد حالة السكان السود في جنوب افريقيا . وفي هذه الحالة تشعر ايرلندا بالقلق الشديد على رفاههم ، ولاسيما بعد أن وقعت الاحداث الفاجعة التي شهدتها المجتمع العالمي في جنوب افريقيا مؤخرا . وفي اعتقادنا أن قطع جميع الاتصالات مع جنوب افريقيا سيكون ممناه ترك السكان السود في جنوب افريقيا تحت رحمة سلطات ذلك البلد التي متجد انها بمنأى عن مراقبة المجتمع الدولي واكثر حرية في تعاملها مع السكان السود .

وكما ذكرت من قبل فان ايرلندا تؤيد قيام مجلس الأمن بفرض عقوبات الزامية انتقائية على جنوب افريقيا . وفي هذه الحالة كان يمكننا أن نؤيد كثيرا من التدابير المحددة والتي فعلتها الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار والتي تتفق مع سياستنا تجاه الفصل العنصرى . الا انه ما زالت لدينا شكوكنا بشأن حكمة الدعوة الى فرض الجزاءات الشاملة في المرحلة الحالية . ونعتقد ان السياسة السليمة التي يجب أن يتبناها المجتمع الدولي هي الضغط المستمر والتدريجي من أجل إحداث التغيير عن طريق جزاءات الزامية تختار بعناية ويطبقها الجميع تطبيقا سليما .

وكما حدث في السنوات الماضية ستموت ايرلندا معارضة لمشروع القرار بشأن العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، نظرا لان هذا المشروع يفرد واحدة من السدول الاعضاء في هذه الجمعية لادانتها على نحو انتقائي .

الآنسة ديفر (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ شهرين ، ومن

فوق منبر الجمعية العامة ، تحدث السيد ليو تندمانز وزير الشؤون الخارجية البلجيكي عن الاحداث التي وقعت في جنوب افريقيا خلال الشهور الست السابقة فقال :

"ان التمييز العنصرى يفضي الى مصادمات عنيفة يحصى ضحاياها الابرياء بالمشات . وتلوح في الافق بوادر تنذر بحرب أهلية وشيكة تجلب معها الشقاء والمعاناة مما يمكن أن يفضي الى إنهيار اقتصادى في نمف القارة . وأود أيضا

ان أناشد من فوق هذا المنبر حكومة جمهورية جنوب افريقيا ان تبادر دون
ابطاء بإنهاء الفصل العنصرى الذى تشجبه بلجيكا دون أية تحفظات".

(A/40/PV.11 ، ص (٨)

وكما حدث في جميع السنوات السابقة ، كان وفدى يأمل أن يتمكن من الانضمام
دون قيد أو شرط الى المجتمع الدولى في الإعراب عن رفضه المطلق لسياسة الفصل
العنصرى ، وما يشعر به من خيبة أمل متزايدة لبطء وعدم كفاية التدابير التى
أعلنتها سلطات جنوب افريقيا لانهاء ذلك النظام .

وللاسف ، فما زالت مشاريع القرارات المعروضة علينا تربط بين اداة الفصل العنصرى ، التي لها ما يبررها تماما ، بعدد من الصيغ التي لا يسع بلدى أن يقبلها . وأشير هنا الى تلك الصيغ التي تبتعد عن النهج السلمي والتوفيقي الذي يرتبط بجوهر منظمتنا ذاته . وأود أن أشير أيضا الى تلك الصيغ التي حولت مشاريع القرارات عن اهتمامها الرئيسي ، وهو القضاء على الفصل العنصرى ، بغية مهاجمة بعض البلدان أو تدخل ، دون مبرر ، عناصر حل سياسي وطني ، وهي العناصر التي لا يمكن أن يناقشها أو يحددها إلا أبناء شعب افريقيا ذاتهم داخل اطار ديمقراطي .

ان الملاحظات التي أبدتها على التو ممثل لكسمبرغ الدائم بالنيابة عن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي تظهر بوضوح وجهات نظر وفد بلدى . ومن ثم ، سأمتنع عن الإشارة الى كل الموضوعات التي تناولها .

وتقتنع حكومة بلدى انه يجب ألا تتأثر معالجة مسألة الفصل العنصرى ومشاكل جنوب افريقيا بأية اعتبارات تتمثل بالمواجهات بين الشرق والغرب . وإذا كانت الاغلبية الساحقة من أعضاء جمعيتنا تشاطرنا هذا الاعتقاد حقا ، لظهر ذلك في مشاريع القرارات المطروحة علينا ولعبّرت عن الاجماع الذى يربط بيننا في المقام الاول .

ويعرب وفد بلدى عن أسفه بمففة خاصة للعبارات التي وصف بها تقرير اللجنة الخاصة الاجراءات التي اتخذتها البلدان الاعضاء في الاتحاد الاوروبي فيما يتعلق بجنوب افريقيا . ان تلك التدابير التي تعترف بحقوق أغلبية المواطنين في جنوب افريقيا وتهدف الى تعزيزها ، تفرض القيود على حرية التجارة مع جنوب افريقيا في بعض القطاعات الحساسة ، وتشكل انذارا حقيقيا لسلطات جنوب افريقيا . ومن ثم ، هل تستحق هذه التدابير أن تلقى هذا الاستخفاف ؟

ويتخذ العديد من البلدان الاعضاء التي لم تقم أية علاقات على الاطلاق ، لاسباب جغرافية أو تاريخية ، مع جنوب افريقيا ، موقفا حاسما تأييدا لاتباع نهج متشدد مع جنوب افريقيا وفرض جزاءات شاملة عليها . وتحترم بلدى الموقف الذى اتخذته هذه الدول ذات السيادة ، ولكنها تتوقع أن ينظر الى موقفها هي بصورة موضوعية في اطار وجهة النظر التي تأخذ في الاعتبار ليس الماضي فحسب ، بل مستقبل جميع السكان في

المقام الاول بعد أن تتخلى جنوب افريقيا عن آفة الفصل العنصرى . واذا كنا نتفق جميعا على ضرورة ازالة الفصل العنصرى ، فهناك اختلافات في رأى حول أفضل السبل التي تحقق ذلك بالفعل .

وبالنظر الى الاسباب التي أشرت اليها آنفا ، سيصوت وفد بلدى ضد مشاريع القرارات A/40/L.26 و L.27 و L.28 و L.30 المعنونة على التوالي ، "فرض جزاءات شاملة على نظام جنوب افريقيا العنصرى" و "الحالة في جنوب افريقيا وتقديم المساعدة الى حركات التحرير" و "المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات" و "العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا" . وسوف يمتنع وفد بلدى عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.31 ، الذى يتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

وسوف يمتنع وفد بلدى أيضا عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.32 المتعلق بالاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية . ومن الجلي أن بعض عبارات تلك الاتفاقية تحول دون تصديق البرلمان البلجيكي عليها لأسباب دستورية . ومع ذلك سوف تواصل سلطات بلدى احباط أى اتصالات في مجال الالعاب الرياضية مع جنوب افريقيا ، وسوف تواصل حظر دخول أى رياضيين أو رياضيات من جنوب افريقيا ممن يرغبون في المشاركة في المسابقات الرياضية التي تقام في بلجيكا .

ان التزام بلجيكا بالقضاء على الفصل العنصرى داخل اطار أعمال الأمم المتحدة ، سيدفعها الى التصويت لصالح مشروع القرار A/40/L.29 المعنون "الاعلام والعمل الشعبى لمناهضة الفصل العنصرى" ، وكذلك مشروع القرار A/40/L.40 بشأن الاجراءات الدولية المتضافرة للقضاء على الفصل العنصرى ، وذلك بالرغم من التحفظات الجادة التي تبديها بلجيكا ازاء بعض الفقرات .

السيد ميسمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في المناقشة

التي دارت بشأن مسألة الفصل العنصرى ، سبق أن سجلت هولندا آراءها فيما يتعلق بنظام التفرقة العنصرية المؤسسية وأعمال القهر في جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بمشاريع القرارات المطروحة أمامنا ، فقد حدد ممثل لكسمبرغ الدائم بعض المبادئ التي تلتزم بها الدول العشر واسبانيا والبرتغال . ونحن نؤيد ذلك البيان تماما .

وفي رأينا ، ان الامل الوحيد للتوصل الى تغيير سلمي وسريع في جنوب افريقيا ، يكمن في العمل الجماعي الذي يرمي الى ممارسة الضغط الفعال على حكومة جنوب افريقيا . وتعرب حكومة هولندا عن استعذابها للإسهام في تحقيق ذلك الهدف . كما يؤمن وفد بلدي ايماننا راسخا بأن التوصل الى نتيجة ناجحة تكفل جهودنا متحددها ، في التحليل الاخير رغبتنا في ترجمة توافق الآراء الحالي فيما يتعلق بشروط الفصل العنصري ، الى بيان مبادئ وبرنامج عمل يحظينا بتأييد واسع النطاق .

وللأسف ، لا يبدو ان كل النصوص المعروضة علينا قد صيغت على أساس هذا التصور . وبأدنى ذي بدء ، ترفض هولندا ذكر الاسماء والنقد الذي لا مبرر له لمجموعة معينة من البلدان . وهذا لا يمكن إلا ان يسم الجو الذي تجرى فيه مداولات هذه الهيئة ويؤدي الى تحويل الاهتمام عن الموضوع قيد البحث الى مجالات التنافس الدولية الاخرى التي لا علاقة لها بالموضوع . ولا يوافق وفد بلدي أيضا على بعض العناصر الاخرى الواردة في مشاريع القرارات . ووفقا لميثاق الأمم المتحدة ، نحن ملتزمون بصفة خاصة بالاحجام عن استخدام القوة المسلحة وبالعمل على تسوية المنازعات أو المواقف التي تهدد السلم والامن الدوليين بالوسائل السلمية . ومن ثم ، لا نستطيع أن نؤيد التعبيرات المؤيدة لمفهوم الكفاح المسلح . فضلا عن ذلك ، ان الحالة في جنوب افريقيا لا تتناسب مع اصطلاحات انهاء الاستعمار . ولذلك ، فإن هولندا تعتبر كلا من المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا لازانيا حركة معادية للفصل العنصري ولكنها لا تعترف بهما حركتي تحرير . وفي هذا السياق ، نود أن نعرب عن تحفظاتنا ازاء تطبيق حالة أسرى الحرب بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الاضافي لعام ١٩٧٧ .

وتنطبق هذه الاعتبارات بصفة خاصة على مشاريع القرارات المتعلقة بفرض الجزاءات الشاملة وعلى الحالة في جنوب افريقيا وتقديم المساعدات الى حركات التحرير . ولا يسعنا أن نؤيد المحور العام الذي يقوم عليه مشروع القرار الاخير الذي يدعي بوجود حالة استعمارية في جنوب افريقيا ، ويشير الى الكفاح المسلح باعتباره وسيلة مشروعة لمعالجة مشاكل جنوب افريقيا . ومن ناحية أخرى ، أعربت هولندا في

مناسبات عديدة عن تأييدها القوى لعدد من المطالب الهامة والمحددة في مشروع القرار هذا ، مثل الافراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ، بما في ذلك السيد نيلسن مانديلا ، ورفع حالة الطوارئ على الفور . وسوف تؤدي هذه الاعتبارات الى امتناعنا عن التصويت .

ولا يوافق وفد بلدي على العديد من العناصر التي تضمنها مشروع القرار الخاص بفرض جزاءات شاملة ، ولهذا سوف نصوت ضده . وسوف يؤدي العزل الكامل لجنوب افريقيا وفرض جزاءات شاملة عليها الى موقف لا يمكن السيطرة عليه ، والى تفاقم حدة التوترات في المنطقة بأسرها ، في حين يتعرض شعب جنوب افريقيا وشعوب الدول المجاورة لمشاكل جسيمة . فلماذا نبدأ السير في هذا الطريق ؟ واذا كنا نريد العمل على الانتقال السلمي الى مجتمع ديمقراطي غير عرقي في جنوب افريقيا ، فهناك مجموعة كاملة من التدابير الانتقائية الاخرى التي لم تختبر بعد ، والتي يمكن تطبيقها لممارسة الضغط المطلوب على حكومة جنوب افريقيا . ومع ذلك ، فلكي تكون التدابير فعالة ، يتعين أن تقوم هذه التدابير على أساس قرارات الزامية يتخذها مجلس الامن ويطبقها عدد كبير من البلدان المعنية .

ونحن نرى أن بعض التدابير التي تطالب الفقرة ٧ من المنطوق باتخاذها يمكن أن تؤدي إلى مثل هذا النهج الانتقائي . وتلتزم هولندا التزاما صارما بالحظر الالزامي المفروض على توريد الأسلحة لجنوب افريقيا بموجب القرار ٤١٨ (١٩٧٧) . وقد استهلكت أثناء فترة عضويتها في مجلس الأمن المشاورات التي أفخت إلى اتخاذ القرار ٥٥٨ (١٩٨٤) الذي يحظر استيراد الأسلحة من جنوب افريقيا . وفخلا عن ذلك ما برحت بلادي تدعو إلى مقاطعة نفطية الزامية لجنوب افريقيا . وقد أيدت بقوة في سياق التعاون السياسي الاوروبي التدابير المتفق عليها مع سائر الدول العشر والخاصة بوقف تصدير النفط لجنوب افريقيا .

ومثلما فعلنا في العام الماضي ، سنصوت لصالح مشروع القرار A/40/L.40 المعنون "اجراءات دولية متضافرة للقضاء على العمل العنصري" . ويمثل مشروع القرار هذا ، في رأينا ، جهدا مشكورا وجديرا بالثناء يرمي إلى الجمع بين عدد من المبادئ والتدابير الملموسة التي تحظى بتأييد واسع النطاق ، في برنامج للعمل السياسي يستهدف توفير اكبر قدر ممكن من التأييد . وتقدّر حكومتي أيضا ما عمد إليه واضعو النص من تلافي العناصر المثيرة للجدل بلا داع ، وذلك بغية الحفاظ على امكانيات التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار وتصادق هولندا على المطالب الواردة في الفقرة ٤ من المنطوق .

وتتماشى الفقرة ٨ من المنطوق تماما مع السياسة التقليدية التي تنتهجها هولندا والقائمة على تشجيع قوى التغيير السلمي في جنوب افريقيا وتخفيف معاناة ضحايا العمل العنصري . وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن حكومتي تأمل الاسهام ، أثناء فترة رئاستها القادمة للدول الاثنتي عشرة ، في انجاح الاجتماع المزمع عقده في مستهل العام المقبل بين دول المواجهة والدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . بيد أن تأييدنا لمشروع القرار هذا يجب أن يكون مشروطا بنقاط بعينها . فعلاوة على ما أشرت إليه آنفا من تحفظات ازاء المبادئ العامة ، لا تستطيع حكومتي المصادقة على بعض جوانب الفقرة ٧ من المنطوق ، مثل الفقرتين الفرعيتين (أ) و (هـ) . وترى حكومتي ان اتخاذ المجتمع الدولي اجراءات جماعية لوقف القيام بأي

استثمارات أخرى في جنوب افريقيا يمكن أن يكون خطوة هامة صوب زيادة الضغط على حكومة ذلك البلد . بيد انه كي يكون هذا الاجراء فعلا بحق ، ينبغي ارساؤه على مقرر الزامي يتخذه مجلس الامن ، أو أن يحظى على الاقل بتأييد عدد كبير من البلدان ذات المصالح الاقتصادية في جنوب افريقيا .

وترى هولندا أيضا حتمية تجريد جنوب افريقيا من أى قدرة نووية عسكرية . ومن ثم قد يكون من المناسب دعوة جنوب افريقيا الى الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار أو الى الموافقة على اخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات بالكامل . وأود أن أذكر أن الدول العشر هي وأسبانيا والبرتغال قررت في ايلول/سبتمبر من العام الحالي تنسيق موقفها فيما يتعلق بحظر أى تعاون جديد مع جنوب افريقيا في القطاع النووى .

وأتناول الآن بإيجاز بعض مشاريع القرارات المتبقية . ستمتنع هولندا عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.31 المتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لشعورنا المتزايد بعدم الارتياح لمضمون تقرير اللجنة . ونحن نأسف بشدة لان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى يتضمن قدرا كبيرا من الانتقادات التي لا مبرر لها والموجهة الى مجموعة بعينها من البلدان ، بل انه يفوق في ذلك التقارير السابقة . وقد قامت الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبى بالرد كتابة على ما ورد في التقرير من تشويه للتدابير المشتركة المتخذة من جانب الدول العشر ضد جنوب افريقيا .

ونلاحظ أيضا ان الاعتماد المخصص للجنة الخاصة قد زاد بالرغم من الحاجة الملحة الى ضغط الميزانية . ولا يحبز وفدى عقد مؤتمر عالمي معني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، وسيمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.28/Rev.1 المتعلق بذلك المقترح . وكما أوضحت من قبل لم تكف هولندا عن الدعوة الى قيام مجلس الامن بفرض عقوبات انتقائية الزامية . الا اننا نشك الى حد كبير في أن المؤتمر المقترح يمكنه الاسهام بشكل مفيد في تحقيق تلك الغاية مما يبرر النفقات المخصصة له .

وختاما ، ستمتنع هولندا عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.32 بشأن الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية نظرا لان بعض احكام

الاتفاقية المقترحة تنتهك بعض الحريات المكفولة دستوريا في بلدى . ومع ذلك ترى حكومتى أن المقاطعة الرياضية أداة فعالة في الجهود الدولية الرامية الى استئصال الفصل العنصرى . وتبعا لذلك وضعت هولندا شروطا لحصول رعايا جنوب افريقيا على تأشيرة دخول بما يمكن السلطات الهولندية من وقف اشتراك جنوب افريقيا فعليا في المسابقات الرياضية في بلادنا .

السيد ماكديويل (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعلنت

نيوزيلندا دون لبس أو غموض رفضها لسياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها جنوب افريقيا عندما تكلم رئيس وزرائها مؤخرا أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . وقد تجسد هذا الرفض ، بشكل عملي ، في تأييد نيوزيلندا لاتفاق الكومنولث المعتمد في ناساو في تشرين الاول/اكتوبر وفيما اتخذته حكومتها مؤخرا من تدابير ملموسة . وسيتجلى مرة أخرى في تصويتنا على مشاريع القرارات المطروحة علينا .

ان اشتراك نيوزيلندا في تقديم مشروع القرار A/40/L.40 الذى تولى ممثل الدانمرك عرضه بأسلوب بليغ ، يعد تأكيدا لتصميمنا على السعي من أجل اتخاذ اجراءات دولية محكمة الاعداد وموجهة بعناية نحو الهدف بغية انهاء نظام الفصل العنصرى الكريه .

وتمشيا مع المرمى العام الاساسى لسياستنا ، ستصوت نيوزيلندا لصالح مشروع القرار A/40/L.28 بالرغم من اننا نرى أن النفقات التي يتطلبها عقد المؤتمر العالمى المعنى بفرض الجزاءات مرتفعة اكثر مما ينبغي .

وبالمثل ، فإنه إعرابا عن تأييدنا لاهداف اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، سنصوت لصالح مشروعى القرارين A/40/L.29 و A/40/L.31 بالرغم من تحفظاتنا ازاء جوانب برنامج العمل الوارد في مشروع القرار A/40/L.31 والاعتماد المالى المنشود في الفقرة ٤ من مشروع القرار هذا .

وسيمتنع وفدى عن التصويت على مشروعى القرارين A/40/L.26 و A/40/L.27 . وبالرغم من تأييدنا للعديد من المقترحات الاساسية الواردة بهما ، فإن لدينا بعض التحفظات على بعض ما يتضمنانه من عبارات انشائية طنانة . فنحن لا نؤيد دعوة هذه

الجمعية الى أن تحبذ النضال المسلح ، ونشك في أنه مما يحقق أهداف المجتمع الدولي أن تُحبذ جنوب افريقيا من كل المنظمات الدولية ، ولا نرى كبير جدارة في القول على سبيل التأكيد بأن كل بلد يُبقي على أى علاقة له من أى نوع بجنوب افريقيا يكون مذنباً ومداناً بالتواطؤ على انتهاك حقوق الانسان أو تشجيع حكومة جنوب افريقيا على التماهى في البطش والعدوان .

وقد تابعت نيوزيلندا عن كثب مداوات اللجنة المخممة لصياغة الاتفاقية الدولية لمناهضة الفعل العنصرى في الالعاب الرياضية . وفيما يخصها ، سبق لحكومة نيوزيلندا أن اتخذت بشكل نشط موقف عدم تشجيع الرياضيين رجالاً ونساء على أن يكون لهم اتصال بجنوب افريقيا الى أن يأتي الوقت الذى يقضى فيه على الفعل العنصرى ، وسوف تواصل حكومة نيوزيلندا اتخاذ ذلك الموقف . كما أن الامتناع عن منح تأشيرات الدخول الى نيوزيلندا للرياضيين من جنوب افريقيا للاشتراك في المسابقات الرياضية جزء من سياسة نيوزيلندا بشأن الاتصالات الرياضية بجنوب افريقيا . الا اننا نرى عدداً من الصعوبات في مشروع الاتفاقية وبالأخص فيما يتعلق بعدم توافرها مع حقوق أساسية معينها تلتزم نيوزيلندا بمراعاتها . ولذلك فإن نيوزيلندا تجد نفسها مضطرة الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.32 وذلك بالرغم من اعادتها تأكيد دعمها العام للأهداف العريضة التي توخاها من وضعوا مشروع الاتفاقية .

السيد مونتييرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سبق

للممثل الدائم للكسمبرغ عندما تكلم نيابة عن دول الاتحاد الاقتصادي الاوروبى العشر والبرتغال واسبانيا أن علق على مشاريع القرارات التي صنعت عليها ، وأشار في تعليقه الى عدد من المبادئ الجوهرية التي تشارك فيها كل تلك البلدان .

وقد أعرب وفدى مرارا عن معارضة البرتغال لكل أشكال العنصرية وللمبادئ التي ينبني عليها أى مجتمع يقوم على دعاوى التفوق العنصرى . كما أننا أعلننا مرارا تأييدنا لاية مبادرات تتخذ بغية التشجيع على إحداث التغييرات الهيكلية الضرورية لايجاد نظام اجتماعي يؤدى الى ازالة التوترات التي لا بد أن تنشأ في نظام قائم على الممارسة المؤسسية المنهجية للتمييز العنصرى . وقد عملت حكومة البرتغال دوماً على

تحقيق ذلك الهدف بالوسائل السلمية اقتناعا منها بأن اللجوء الى العنف بغير تمييز ليس أملوبا مليما يمكن عن طريقه جعل مجتمع جنوب افريقيا مجتمعا حرا ديمقراطيا قائما على تعدد الاعراق ويحقق في نفس الوقت السلم والرخاء للجنوب الافريقي . وبالمثل لا يعتقد الوفد البرتغالي أن فرض العزلة الكاملة على جنوب افريقيا يمكن أن يحقق أى هدف من الاهداف الجوهرية لمن يرغبون في إحداث التغييرات الأساسية التي دعونا ذلك البلد الى إحداها . إلا أننا مقتنعون اقتناعا عميقا بأنه من الضروري للمجتمع الدولي أن يستمر في تعبئة جهوده لمناهضة الفصل العنصرى .

وفي هذا السياق ، لن يغير وفد بلدي تصويته الذي أبداه في الجمعية العامة من قبل ، فلدينا تحفظات حول بعض جوانب مشروعات القرارات هذه التي تشجع على العنف وتتضمن اشارات تمييزية لا مبرر لها وصياغات تعسفية . وكما حدث في العام الماضي ، سوف يصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار A/40/L.40 حول اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري . ومع ذلك ، يود وفد بلدي أن يشدد على أن لديه تحفظات حول بعض الصيغ مثل تلك التي وردت في الفقرتين ٥ و ٧ ، وبصفة خاصة الفقرة ١ . حيث لا تعتبر البرتغال ان الوضع في جنوب افريقيا مشكلة تتصل بإنهاء الاستعمار .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود وفد فرنسا أن يضيف الملاحظات التالية الى البيان الذي قدمه ممثل لكسمبرغ نيابة عن الاعضاء العشرة في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي واسبانيا والبرتغال .

وتدين فرنسا بلا تحفظ وبلا حدود سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، والتي تعتبر انها انتهاك غير مقبول لحقوق الانسان الاساسية . وقد أتيح لرئيس الوزراء الفرنسي أن يذكر رسميا بهذا الموقف المعروف تماما في بيانه الذي أدلى به في ٢٤ تموز/يوليه عام ١٩٨٥ ، حيث قال السيد لوران فابيوس :

"بالنسبة لكل الاشخاص المحبين للعدالة ولحقوق الانسان ، يعد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا غير مقبول . لقد أضفى طابعا مؤسسيا على التمييز العنصري ، ويضر تماما بالمبادئ المعنوية والسياسية التي تركز عليها مجتمعاتنا ."

وإذ تشعر حكومة فرنسا بالقلق العميق إزاء تدهور الموقف وعمليات العنف التي يمارسها النظام ، قررت أن تستدعي سفيرها من جنوب افريقيا وأن توقف أي استثمار فرنسي جديد في هذا البلد . وأحاطت حكومة بلدي كذلك مجلس الأمن علما بهذا الموضوع . وقد اعتمد المجلس في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، بناء على اقتراح من حكومة بلدي ، قراره ٥٦٩ (١٩٨٥) الذي يدين بقوة نظام الفصل العنصري وما يترتب عليه من سياسات وممارسات ، ويطلب إلغاء حالة الطوارئ فوراً وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين دون شرط ، وعلى رأسهم نلسون مانديلا . وعلاوة على ذلك ، يطلب القرار من الدول الاعضاء

اتخاذ عدد من التدابير الطوعية ضد جنوب افريقيا . ومنذ اعتماد القرار ، عملت فرنسا على اتخاذ موقف موحد من جانب بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي التي اعادت برنامجا من التدابير في لكسمبرغ بتاريخ ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ .

وتلبية لنفس هذه الشواغل ، سيعبر وفد بلدي عن موقفه مؤيدا لمشروع القرار A/40/L.40 بشأن اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري . ويؤكد هذا التصويت الايجابي التزامنا بسياسة ممارسة الضغوط على حكومة جنوب افريقيا . ومع ذلك ، لا يجوز أن يفسر تأييد مشروع القرار بأنه يمس الاختصاصات المقررة لمجلس الامن وحده بمقتضى الميثاق . علاوة على ذلك ، فان التدابير الطوعية كما وردت في الفقرة ٧ لا تغطي بالضرورة التدابير الوطنية التي يمكن أن تؤيدها فرنسا من أجل ممارسة الضغوط على جنوب افريقيا . وبهذه الروح ، فان أي اجراء ضد بريتوريا لابد أن يشمل معياري التقدمية واحترام الالتزامات المعلن عنها .

ومن ناحية أخرى ، يعلن وفد بلدي تأييده لمشروع القرار A/40/L.29 الذي يشجع الامم المتحدة على نشر المعلومات وزيادة العمل الشعبي لمناهضة الفصل العنصري . وقد اعربت حكومة فرنسا عن دعمها لمثل هذا الاجراء ونأمل تطويره .

ورغم أن فرنسا تعارض تماما أي ممارسة للفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، يظن وفد بلدي الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.32 حول الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . لقد اتخذ بلدي مؤخرا تدابير لعدم تشجيع الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ، ولكن ليس بوسعه أن يؤيد اتفاقية تتضمن عناصر من شأنها أن تشير مشاكل خطيره تتصل بهدى اتساق هذه الاحكام مع دستورها وتشريعاتها دون بحث مسبق متعمق .

وتؤيد فرنسا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في الوفاء بمهماتها الاعلامية والتنديد بهذه السياسة والاثار المترتبة عليها . ومع ذلك ، يعبر وفد بلدي عن أسفه للانتقادات التعسفية التي وردت في تقرير اللجنة ضد بعض البلدان ، وبصفة خاصة بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . ولهذا السبب سيتمنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.31 الخاص ببرنامج عمل اللجنة .

وبمضة عامة ، كانت فرنسا تود أن تتمكن من تأييد جميع مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة بشأن مسألة الفصل العنصري . ويأسف وفد بلدي لأن بعض الصيغ التي وردت في مشاريع القرارات المعروضة علينا تضعف من مضمون هذه المشاريع ولا تسمح بالحصول على تأييد كل أعضاء الجمعية العامة .

لقد أدين الفصل العنصري في هذه الجمعية العامة بالاجماع . والتصويت الجماعي يعطي النصوص المعتمدة أثرا قويا ، كما تمثل اشارة سياسية ذات أهمية موجهة الى حكومة جنوب افريقيا . وأشدد على أن هذا هدف كنا نأمل تحقيقه ، ولكن يأسف وفد بلدي لأننا لم نحققه .

السيد ستيفانيني (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعرب ممثل لكسمبرغ الدائم في بيانه السابق عن آراء الدول الاعضاء العشر في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي واسبانيا والبرتغال بشأن مشاريع القرارات المعروض عليها في إطار البند ٢٥ من جدول الاعمال .

وتؤيد ايطاليا تماما ملاحظاته ، وتشترك في متابعة التدابير المتعلقة بجنوب افريقيا والمعمدة من جانب ١٢ بلدا في ايلول/سبتمبر الماضي . ولقد اتخذت ايطاليا تدابير محددة لممارسة الضغط على جنوب افريقيا لإحداث تغيير ملمح مبكر في ذلك البلد . ومن المؤسف أن جهودنا لا تنعكس انعكاسا وافيا في تقرير اللجنة الخاصة الى الدورة الاربعين (A/40/22) . وبوجه خاص ، فإن عرض مسألة سفر البعثة الثلاثية الى بريتوريا ، والتي أدت الى التدبير المتخذ في ١٠ ايلول/سبتمبر ، يبدو مظللا بعض الشيء . وليس للانتقاد السائد في التقرير ما يبرره بما أن عدة بلدان افريقية ولاسيما دول المواجهة قد علقت بمورة ايجابية على مواقفنا الاخيرة وعلى مبادراتنا تجاه جنوب افريقيا .

ونحن نعتقد أيضا أن اللجنة الخاصة ينبغي أن تعتمد موقفا أكثر إيجابية من الاجراءات التي اتخذتها ايطاليا والاتحاد الاوروبي بغية تحقيق نهاية مبكرة لسياسة التفرقة العنصرية ، وهو هدف نشترك فيه جميعا من أجل الشروع في حوار بناء في جنوب افريقيا .

وتأمل ايطاليا أن تأخذ اللجنة الخاصة هذه الملاحظات بعين الاعتبار . ونحن نؤيد بوجه عام أنشطتها ، وكنا نود تأييد التصويت لصالح مشاريع القرارات ذات الصلة الواردة في الوثيقة A/40/L.31 . إلا أننا منمتنع عن التصويت بسبب عدم التوازن في التعليقات الواردة في التقرير على النحو الذي أشرت اليه توا .

واسمحوا لي أن انتقل الآن الى مشروع القرار A/40/L.32 . فاطاليا تعارض معارضة شديدة أية ممارسة للفصل العنصري . وفيما يتعلق بالالعاب الرياضية ، تؤيد مبدأ وضع مجموعة من التدابير الدولية لازالة جميع أشكال التمييز العنصري . وإذا تأخذ في الاعتبار هذا الهدف ، فقد صوتنا تأييدا لقرارات الجمعية العامة السابقة بشأن صياغة اتفاقية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية .

إلا أننا نجد بعض العناصر غير المقبولة في مشروع الاتفاقية الوارد في تقرير اللجنة المختصة (A/40/36) . ونحن نشير بوجه خاص الى المواد ٣ و ٤ و ٦ و ٧ و ١٠ التي تتعارض مع الدستور والنظام السياسي الايطالي . ومنذ امد طويل اتخذت ايطاليا خطوات فعالة على الصعيد الوطني لمناهضة الفصل العنصري في ميدان الالعاب الرياضية وإعاقاة الاتصالات الرياضية مع البلدان التي تمارس التمييز العنصري . وسواصل ذلك في المستقبل . ونريد أن نشدد في هذا السياق على تقديرنا الايجابي لبعض عناصر مشروع الاتفاقية ، ونعني بذلك المواد ٢ و ٥ و ٩ . وتنوي ايطاليا أن تسترعي انتباه منظماتها الوطنية التي لها صلاحيات كاملة في هذا المجال الى تلك العناصر ، وأن توصي بتنفيذها .

وستؤيد ايطاليا مشروع القرار بشأن العمل الدولي المتضافر للقضاء على الفصل العنصري ، لاننا نؤيد أهدافه الأساسية وفحواه ، وان كان تأييدنا لا يشمل كل عناصره . ان القضاء على الفصل العنصري أمر حتمي للمجتمع الدولي . وأريد في هذا السياق أن أشير مرة أخرى الى التدابير التي اتخذها الاتحاد الاوروبي في ١٠ ايلول/سبتمبر لانها تمثل إسهاما ملموسا في زيادة الضغط على جنوب افريقيا . وفي النص المطروح أمامنا ، حاول مقدمو مشروع القرار تجنب ادخال العناصر الدخيلة أو التي تبعث على الفرقة الموجودة في كثير من مشاريع القرارات الاخرى .

ومع ذلك ، تريد ايطاليا أن تسجل تحفظاتها الشديدة فيما يتعلق بالفقرة ٥ وبعض عناصر الفقرة ٧ . فبالنسبة للفقرة ٥ نعتقد أن مسألة الجزاءات الالزامية تقع ضمن صلاحية مجلس الأمن وحده . وفيما يتعلق بالفقرة ٧ ، فان تحفظاتنا لا تتعلق ببعض التدابير الواردة فيها فحسب ، بل تشمل أيضا بالقلق الذي نشعر به لان تلك الفقرة لا تأخذ في الحسبان الاثار السلبية التي يمكن أن تسببها التدابير المتوخاة للسكان الاصليين الذين يمثلون ضحايا الفصل العنصري وللدول المجاورة .

السيدة بايرن (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تضم الولايات المتحدة صوتها الى أصوات أعضاء الجمعية العامة الذين ادانوا دون تحفظات نظام الفصل العنصري الذي اضفت حكومة جنوب افريقيا عليه طابعا

مؤسسا . وكما ذكرنا في مناسبات عديدة في كل هيئات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ، فإن الفعل العنصري لا يمكن تبريره اجتماعيا . وهو غير عملي سياسيا ، كما أنه مملوك منطوق نفسيا . وهو نظام يبهد الآمال وينأى بالانسان عن حقه غير القابل للتصرف في أن يعامل على قدم المساواة مع رفاقه من البشر ومرة أخرى نجد أنفسنا مضطرين إلى التصويت ضد الكثير من مشاريع القرارات المطروحة أمامنا . فمشروع القرار الخاص بالجزاءات الإلزامية يؤكد من جديد :

"أن الجزاءات الشاملة والإلزامية التي يفرضها مجلس الأمن بموجب

الفصل السابع من الميثاق... ستكون أنسب وأنجح الوسائل" .

لمساعدة شعب جنوب إفريقيا . ويؤكد مشروع القرار أنه إذا طبقت الجزاءات من الجميع ، فإن المجتمع الدولي يكون قد أوفى "بمسؤولياته فيما يتعلق بمون السلام والأمن الدوليين" . (A/40/L.26 ، الفقرة الشاملة من الديباجة) . فهل نكون قد فعلنا ذلك حقاً؟ هي يمكن للإجراءات التي تؤدي إلى التشدد في المواقف من كلا الجانبين أن تسهم حقيقة في الحسم السلمي لمشاكل الفعل العنصري؟ وهل يمكن أن تكون الجزاءات الاقتصادية الشاملة والعزلة الكاملة لجنوب إفريقيا ذات فعالية في تعزيز المصالحة؟ وفضلاً عن ذلك ، فإن الولايات المتحدة لا تعتذر عن سياسة الارتباط البتاء التي أدانت ظلماً في مشروع القرار هذا . وعلى العكس نعتقد أن هذه السياسة أسهمت بشكل مباشر في التحسينات المحدودة جداً التي تمت حتى الآن في حياة الشعب المضطهد في جنوب إفريقيا .

وعلى هذا الأساس نفسه ، منصوص ضد مشروع القرار الخاص بالعمل الدولي المتضافر للقضاء على الفعل العنصري . فذلك المشروع أيضاً يحث مجلس الأمن على أن يعتمد جزاءات إلزامية .

كذلك يطلب مشروع القرار بشأن الحالة في جنوب إفريقيا من مجلس الأمن أن :

"يتخذ جميع التدابير اللازمة وفقاً للفصل السابع من الميثاق ...

لتجنب زيادة تفاقم التوتر والنزاع في جنوب إفريقيا" (A/40/L.27 ،

الفقرة ١٥) .

ومرة أخرى دعوني أقول أننا لم نستطع أن نفهم كيف يؤدي فرض الجزاءات بموجب الفصل السابع الى تخفيف حدة التوتر أو تعزيز الحوار والمفاوضات .

كما أننا لا نستطيع أن نؤيد الدعوة لعقد مؤتمر عالمي معين بفرض جزاءات على جنوب افريقيا، كما طلب في مشروع قرار آخر . ونظرا لان مشروع القرار هذا يلاحظ مع الاسف "أن مجلس الامن لم يتخذ حتى الآن الاجراءات ... المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق" (A/40/L.28/Rev.1 ، الفقرة الرابعة من الديباجة) ، فاننا نفتخر أن أي مؤتمر من هذا القبيل سيركز على الهدف غير المقبول المتمثل في فرض جزاءات الزامية واصدار حكم جائر يدين الولايات المتحدة وغيرها من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . ونعتقد أن لكل دولة الحرية في فرض التدابير السلمية التي تراها أنسب لإحداث تغيير في جنوب افريقيا .

وصف يموت وفد بلدي أيضا ضد مشروع القرار المعني بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، لاننا نعتقد أنه من الظلم أن نخص بالذكر دولة واحدة ، بينما تعلم هذه الهيئة تماما أن هناك كثير من البلدان في مائر أنحاء العالم ، بما في ذلك بلدان عديدة في القارة الافريقية ، تواصل التعاون مع جنوب افريقيا ، ولاسيما في أمور التجارة .

وبالنسبة لمشروع القرار المعني باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فاننا لا نستطيع تأييد مشروع قرار يشني على أعمال لجنة تدعو الى فرض جزاءات الزامية . وعلاوة على ذلك ، لا نعتقد أنه في ظل مرحلة التقشف التي تواجه الامم المتحدة ودولها الاعضاء ، يكون من المستصوب التفويض بتخصيص اعتماد الزامي خاص يبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لتعزيز الهدف المتمثل في شن حملات ضد الفصل العنصري مهما كانت جدارة هذا الهدف .

وصف يمتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار المعني بالاعلام والعمل الشعبي لمناهضة الفصل العنصري ، كما فعلنا بالنسبة لنصوص مماثلة في السنوات السابقة ، لاننا لا نعتقد أن ردود فعل الدول لنظام الفصل العنصري ، مهما كان بغيضا . يمكن أن تفرضها هذه الهيئة .

وبالمثل ، منمتنع عن التصويت على مشروع القرار الخاص بالاتفاقية الدولية
لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . فنحن لا يمكننا أن نصوت تأييدا لمشروع
قرار يحث الدول على اعتماد تدابير قانونية تتعارض مع قوانيننا . ولن توقع الولايات
المتحدة تلك الاتفاقية المعيبة .

وسوف ينضم وفد بلدي الى توافق الآراء تأييدا لمشروع القرار الخاص بصندوق
الامم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا . لقد أيدينا في عام ١٩٦٥ القرار المنشئ
لهذا الصندوق ، ونحن نسهم فيه بسخاء كل سنة .

كما نؤيد معظم الصياغات الواردة في مشاريع القرارات التي كانت قيد بحثنا
اليوم . واننا نريد أن نرى ، على سبيل المثال ، نهاية لاعمال العنف والقتل
والاعتقالات الجماعية . ونحن نعمل وسنظل نعمل من أجل الاستثمار التام لشافة الفصل
العنصري ومن أجل التوصل الى نظام حكومي في جنوب افريقيا يكون مقبولا من جميع
المحكومين . وقد طبقنا حظرا على الاسلحة ، وفرضنا تدابير انتقائية لجعل حكومة جنوب
افريقيا تشعر بجدية معارضتنا لنظامها السياسي غير المقبول . ونحن نتفق مع الرأي
القائل بأن الفصل العنصري يمثل عنصرا لزعزعة الاستقرار بشكل خطير وانه مقضي عليه
بالفشل التام . لذلك ، فاننا نأسف بشدة لأن الكثير من حصيلة مشاريع القرارات في
هذا العام ، كما في الاعوام السابقة ، مفرطة في التبسيط ولا تفضي الى الهدف الذي
يتوخى القضاء على الفصل العنصري ، بل وهي تعرقله في بعض الحالات .

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة ، كما كانت دائما باقامة مجتمع ديمقراطي
تسوده الحرية والعدالة في جنوب افريقيا . ونحن نعمل من أجل بلوغ هذه الغاية ،
وسوف نستمر في العمل من أجل ذلك . وسنظل على اقتناع بأن مشاريع القرارات الستة
التي اضطررنا الى التصويت ضدها لن تؤدي الا الى التشدد في المواقف ، وهي ضارة
بالتسوية السلمية لمشاكل جنوب افريقيا .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان النمسا

معروفة بآداباتها ومعارضتها المستمرة لممارسة الفصل العنصري بوصفه انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان . وفي ضوء مبدأي الحقوق المتساوية والعدل لا يمكن أن يكون هناك تبرير لنظام سياسي يحرم أغلبية مواطني جنوب افريقيا من حقوقهم المدنية والسياسية . ومن ثم فاننا نتمسك بالرأي القائل بأن القضاء على ذلك النظام للتفرقة العنصرية المؤسسية لا يزال واحدا من أهم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة .

ولهذه الاسباب نجد أننا نتفق والمحتوى العام لمشاريع القرارات المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال . بيد أن هناك عددا من الاحكام في مشاريع القرارات التي لا يمكن للنمسا أن تؤيدها .

لقد كان رأي النمسا دوما أن الأمم المتحدة يجب أن تركز جميع جهودها من أجل تحقيق تغيير سياسي واجتماعي بالاساليب السلمية ، ومن ثم لا يمكنها أن تؤيد مفهوم الكفاح المسلح ، وعلاوة على ذلك تعارض النمسا أي حكم يتعارض مع الهدف المعترف به وهو العضوية العالمية في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

وبالاضافة الى ذلك ، تعتقد النمسا أن الجمعية العامة ينبغي أن تحترم صلاحيات مجلس الأمن فيما يتعلق بالتدابير الاجبارية . وفي هذا الصدد أود أن أشير الى قرار الحكومة النمساوية باعتماد ستة تدابير منفصلة وفقا لقراري مجلس الأمن ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٩ (١٩٨٥) . طبقا لما أشير اليه في بيان النمسا في المناقشة العامة حول هذا البند من جدول الأعمال .

وأخيرا ، أود أن أؤكد من جديد أن النمسا ، من حيث المبدأ ، تعارض الإشارة الى دول أعضاء بعينها في قرارات الجمعية العامة .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، سيصوت وفد النمسا تأييدا لمشروع القرارين A/40/L.29 و L.31 . كما أن النمسا قد اشتركت في تقديم مشروع القرارين A/40/L.39 و L.40 . وستمتنع النمسا عن التصويت على مشروع القرارين A/40/L.26 و L.27 .

أما فيما يخص اقتراح عقد مؤتمر عالمي معني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، فتعتقد النمسا أنه ينبغي احترام صلاحيات مجلس الأمن في هذا الصدد . ومن ثم ستمتنع النمسا عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.28 .

ورغم ان النمسا قد اتخذت فعلا تدابير اضافية تهدف الى مزيد من الحد من العلاقات الرياضية مع جنوب افريقيا ، فان النمسا ملزمة لاسباب قانونية ودستورية بالامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/40.L.32 . وصوتت النمسا ضد مشروع القرار A/40/L.30 ، للاسباب التي ذكرتها سابقا .

ويجب أن ينظر الى تصويتنا على مشاريع القرارات هذه على انه تعبير عن التأييد لجميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق الديمقراطية لجميع سكان جنوب افريقيا .

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

نظرا لأن موقف كوستاريكا المعرب عنه خلال المناقشة العامة للبند ١٣ من جدول الأعمال "سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" يتماشى تماما مع الآراء الواردة في مشروع القرار A/40/L.40 الذي قدمه وفد الدانمرك ، فان وفدي يود أن ينضم الى مقدمي مشروع القرار هذا ، الذي يستهدف نهجا دوليا متضافرا في معالجة تلك المشكلة الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها من أجل "اقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا ، وفقا لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان" ، وطبقا لما ورد في الفقرة ١٣ من منطوق مشروع القرار هذا .

ولهذه الاسباب ذاتها ، نود أيضا أن ننضم الى مقدمي مشروع القرار A/40/L.39 حول صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا . وسنمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.30 لاننا لانؤيد الافراد الانتقائي لدول معينة ، نظرا لأن التعاون مع جنوب افريقيا بطرق مختلفة وفي مجالات متنوعة لا يقتصر على اسرائيل وبعض الدول الغربية . واذا أجري تصويت منفصل على الفقرتين ٢ و ٣ من منطوق مشروع القرار هذا ، فان كوستاريكا ستصوت ضدّها وستمتنع عن التصويت على مشروع القرار في مجموعه .

أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/40/L.26 فان كوستاريكا ستمتنع عن التصويت للاسباب ذاتها اذا ما أجري تصويت منفصل على الفقرة الثانية عشرة من الديباجة والفقرة ٢٠ من المنطوق . بيد أننا نؤيد معظم أحكام مشروع القرار هذا ومن ثم سنصوت تأييدا له . وسنصوت أيضا تأييدا لمشروع القرار A/40/L.32 بشأن الاتفاقية

الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية الذي قدمه وفد هربادوس ،
ولكننا نود أن نذكر أن التوقيع على الصك القانوني والتصديق عليه سيكون رهنا
بالموافقة القانونية من جانب الجمعية التشريعية في كوستاريكا .
وبروح التضامن نفسها ، تمتعت كوستاريكا بتأييد مشاريع القرارات الأخرى بشأن
البند ٢٥ من جدول الأعمال .

السيد لوبينا تشي (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : صممت
وفدي تأييدا لمشروع القرار A/40/L.27 الذي نتفق بصورة عامة مع محتوياته . بيد
أننا فيما يخص الفقرة ٩ من المنطوق نود القول بأن السيادة الخارجية لبلادي تؤيد
التسوية السلمية للنزاعات دون اللجوء إلى استخدام القوة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد استمعنا إلى المتكلم
الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت . وتقوم الجمعية العامة الآن بعملية التصويت
والبت في مختلف مشاريع القرارات المطروحة علينا . وتقرير اللجنة الخامسة بشأن
الأثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات هذه وارد في الوثيقة
A/40/1022 .

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/40/L.26 ، "فرض جزاءات شاملة على نظام
جنوب افريقيا العنصري" . وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .المؤيدون :

افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا
 وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،
 بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ،
 بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ،
 بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
 الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،
 تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،
 كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا
 الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية
 الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا
 الاستوائية ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية
 الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ،
 غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،
 الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ،
 العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليبيريا ،
 الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ،
 مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
 منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا
 الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،

رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، سان
تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،
سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ،
السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ،
تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون :

بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -
الاتحادية) ، غرينادا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ،
ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ،
البرتغال ، اسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون :

استراليا ، النمسا ، بوتسوانا ، فيجي ، فنلندا ،
اليونان ، ساحل العاج ، ليسوتو ، ملاوي ، نيوزيلندا ،
ساموا ، جزر سليمان ، سوازيلند ، السويد .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل ١٨ وامتناع ١٤ عضوا عن التصويت

(القرار ٦٤/٤٠ ألف) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

A/40/L.27 و Corr.1 المعنون "الحالة في جنوب افريقيا وتقديم المساعدة الى حركات
التحرير" .

أجرى تصويت مسجل .المؤيدون :

افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا
 وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،
 بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،
 البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،
 بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
 السوفياتية) ، الكامبيون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا
 الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
 الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،
 كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،
 الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،
 غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ،
 الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ،
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ،
 الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ،
 العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ،
 الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ،
 ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،
 بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،
 رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجوزر
 غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية

السعودية ، السنغال ، ميشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر
صليمان ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،
سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
فيت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،
زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
ايطاليا ، لكسمبرغ ، البرتغال ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ،
غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ،
اسرائيل ، اليابان ، ملاوى ، هولندا ، نيوزيلندا ،
النرويج ، اسبانيا ، السويد .

اعتمد مشروع القرار A/40/L.27 و Corr.1 بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل ٨ وامتناع

١٨ عضوا عن التصويت (القرار ٦٤/٤٠ بء) .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ننتقل بعد ذلك الى مشروع

القرار A/40/L.28/Rev.1 و Corr.1 المعنون "المؤتمر العالمي المعني بغرض جزاءات
على جنوب افريقيا العنصرية" .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت

لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماس وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السلفال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، صوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : النمسا ، بليز ، كندا ، فرنسا ، غرينادا ، اسرائيل ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، اسبانيا .

اعتمد مشروع القرار A/40/L.28/Rev.1 و Corr.1 بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل

٦ أصوات وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت (القرار ٦٤/٤٠ جيم) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تنتقل الجمعية العامة الآن الى

مشروع القرار A/40/L.29 و Corr.1 المعنون "الإعلام والعمل الشعبي لمناهضة الفصل العنصري" .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنين ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار

السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ،
 بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
 الكامبيرون ، كندا ، الرام الاخضر ، جمهورية افريقيا
 الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
 الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،
 كمبودشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،
 جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،
 السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
 فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية
 الالمانية ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ،
 اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،
 هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ،
 اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ،
 ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ،
 الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
 الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية
 الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
 مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
 منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ،
 نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،
 عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ،
 الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
 سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي
 وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ،
 اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،

السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،
 زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : غرينادا ، اسرائيل ، ملاوي ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار A/40/L.29 و Corr.1 بأغلبية ١٥٠ صوتا مقابل لا شيء

وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت (القرار ٦٤/٤٠ دال) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

A/40/L.30 و Corr.1 المعنون "العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا" .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ،

البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،

بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،

الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ،

جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،

اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، صرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون :

استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : جزر البهاما ، بربادوس ، بليز ، بورما ، الكامبيرون ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الجمهورية الدومينيكية ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، اليونان ، غواتيمالا ، هندوراس ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، ليبيريا ، ملاوي ، نيبال ، البرتغال ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، جزر سليمان ، اسبانيا ، سوازيلند ، اوروغواي ، زائير .

اعتمد مشروع القرار A/40/L.30 و Corr.1 بأغلبية ١٠٢ صوتا مقابل ٢٠ وامتناع ٣٠ عضوا عن التصويت (القرار ٦٤/٤٠ هـ) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار Corr.1 و A/40/L.31 المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنين ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ،

الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ،
 غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
 هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران
 (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ،
 جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ،
 ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
 نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،
 عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ،
 الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت
 لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماس
 وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،
 سيراليون ، سنفافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سرى لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،
 تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية
 السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
 الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
 أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون :
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
 الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، بليز ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
غرينادا ، إسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ،
البرتغال ، إسبانيا .

اعتمد مشروع القرار A/40/L.31 و Corr.1 بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل صوتين
وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت (القرار ٦٤/٤٠ واو) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار
A/40/L.32 و Corr.1 المعنون "الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب
الرياضية" .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا
وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،
بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،
البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،
بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية أفريقيا
الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،
كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،
الجمهورية الدومينيكية ، أكوادور ، مصر ، السلفادور ،
غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ،
غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،
هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية -

الاسلامية) ، العراق ، اسرائيل ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فيت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

لا أحد . : المعارضون

استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، جزر سليمان ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

: الممتنعون

اعتمد مشروع القرار A/40/L.32 و Corr.1 بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل لا شيء

وامتناع ٢٤ عضوا عن التصويت (القرار ٦٤/٤٠ زاي) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

A/40/L.39 المعنون "مندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا". هل لسي أن

اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار A/40/L.39 (القرار ٦٤/٤٠ حاء) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ستصوت الجمعية العامة الآن على

مشروع القرار A/40/L.40 المعنون "اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل

العنصري".

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا

وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ،

البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ،

بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونسي

دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ،

بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،

الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا

الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،

الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

بعد ذلك أبلغ وفد سورينام الامانة العامة انه كان ينوي التصويت

*

مؤيدا .

كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،
 جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،
 السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
 فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية
 الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ،
 غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،
 ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية -
 الاسلامية) ، العراق ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ،
 اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
 الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، لبيريا ،
 الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ،
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،
 النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ،
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر
 غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية
 السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، منغافورة ، جزر
 سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ، اسرائيل ،
ملاوي .

اعتمد مشروع القرار A/40/L.40 بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل صوتين وامتناع

٤ أعضاء عن التصويت (القرار ٦٤/٤٠ طاء) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للوفود التي

ترغب في تعليل تصويتها* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ساري (السفاح) .

السيد اكيول (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان آراء حكومة

بلادي بشأن سياسات وممارسات جنوب افريقيا ، التي يكمن فيها نظام الفصل العنصري ، قد قدمت تفصيلا في البيان الذي أدلينا به امام هذه الجمعية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ . وعلى غرار الغالبية العظمى من الدول الاعضاء ، اوضحت تركيا انها تلتزم ايضا التزاما راسخا ببذل جهود متضافرة مع الدول الاخرى من أجل القضاء على هذه الممارسة البشعة التي تنتهك القيم الانسانية وتتنافى مع الضمير الانساني .

لهذا السبب صوّت وفد بلادي تَوّا لمالح كل مشاريع القرارات الواردة في الوثائق من A/40/L.26 الى L.32 و L.39 و L.40 ، المتعلقة بسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . ويسعدنا أيضا اننا من بين مقدمي مشروع القرار A/40/L.39 بشأن "صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا" .

ان تأييدنا الراسخ لمشاريع القرارات تلك إنما يبين رغبتنا في الاسهام في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل القضاء على الفصل العنصري . إلا أنه يتعين عليّ أن أبدي بعض التحفظات بصدد بعض فقرات مشاريع القرارات هذه .

على سبيل المثال ، فيما يتعلق بمشروع القرار A/40/L.26 ، يرى وفد بلادي ان الفقرتين الحادية عشرة والثانية عشرة من الديباجة والفقرة ٤ من المنطوق ، لم يراع التوازن في صياغتها . ومن ناحية أخرى ، لا نوافق بصفة عامة على الإشارة المحددة لبلدان معينة أو مجموعات من البلدان عندما يكون من الصعب التحديد القاطع لمسؤولية كل منها . وبصورة أكثر تحديدا ، لدى وفد بلادي تحفظات بشأن الإشارة الى البلدان الغربية في بعض فقرات مشاريع القرارات .

السيد ايكوسيندارهوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد

امتنع وفد اليونان عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.32 بسبب اهتمامه على بعض العناصر التي نعترض عليها لاسباب دستورية . ولولا وجود هذه العناصر في النص لصوّتنا مؤيدين لمشروع القرار .

وليس في حاجة الى تأكيد ان اليونان تمسكت دائما وبصورة شابتة بالمثل العليا الاوليمبية وبالعالميتها اى عدم السماح باى تمييز في الانشطة الرياضية على اساس العرق أو اللون . وهذا الموقف لا يرجع فقط الى كون اليونان هي مهد الالعاب الاوليمبية لكنه يرجع ايضا الى احترامنا التقليدي لحقوق الانسان في أرجاء العالم ، ومن أهمها الحقوق التي تحمي مبدأ عدم التمييز على اساس الجنس أو اللون .

السيد سفوبووا (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل

تصويت وفد كندا بشأن شتى مشاريع القرارات الواردة تحت هذا البند ، وذلك لتسجيله بالمحضر . وسيفطي تفسيري بمفحة خاصة مشاريع القرارات التي امتنعنا عن التصويت عليها . اذ أن تصويتنا في معظم الحالات الاخرى ليس في حاجة الى تعليل .

ففيما يتعلق بمشروع القرار A/40/L.27 بشأن "الحالة في جنوب افريقيا ومساعدة حركات التحرر" يجب ألا يساء تفسير امتناع كندا عن التصويت . ففي مشروع القرار هذا جوانب كثيرة تؤيدها كندا ، ومن بينها المطالبة بتحرير السجناء السياسيين وإدانة فرض حالة الطوارئ .

لقد طالب القادة الكنديون حكومة جنوب افريقيا بالدخول في حوار مع القادة الافارقة الموثوق بهم ، بما فيهم قادة حركات التحرير . وفي الوقت ذاته ، ترمي سياستنا الى النهوض بالتغيير السلمي والمصالحة لا العنف المدّمّر . ولهذا السبب ، وجدنا صعوبة في تأييد الاشارات الواردة في مشروع القرار الى مشروعية "الخطال المسلح" ، فضلا عن ان تلك الاشارات منافية لاحد المبادئ الاساسية في ميثاق الامم المتحدة وهو مبدأ التسوية السلمية للنزاعات . كما ان الاشارة في هذا القرار الى البروتوكولات الاضافية لاتفاقية جنيف ، تبدو ايضا غير مناسبة في هذا السياق .

لقد امتنع وفد بلادي ايضا عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.28/Rev.1

الخاص بالمؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية . ونحن وإن كنا قد فرضنا بعض الجزاءات على جنوب افريقيا على اساس وطني ، فإن مسألة الجزاءات

الشاملة ليست مستبعدة ، لكننا نعتقد أن مجلس الأمن هو المحفل الملائم لمناقشة الاجراءات التي تتخذ بهموجب الفصل السابع من الميثاق . كما نضع في اعتبارنا ايضا ان التكلفة المقترحة لهذا المؤتمر أكثر من اللازم ، خاصة بالنظر الى الاولويات الاخرى التي تواجه هذه المنظمة .

واضطر وفد بلادي ايضا للامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/40/L.32 ، وهو الخاص بالاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . وأود أن أشدد على تأييد كندا لمبدأ المقاطعة الرياضية ضد جنوب افريقيا ، بل هي في الواقع طبقت هذه المقاطعة في العديد من الحالات . إلا أن هناك معوقات سياسية وقانونية تمنع حكومة كندا من التصديق على الاتفاقية المقترحة في هذا الوقت .

وأخيرا ، أود أن أعلن تصويت كندا بشأن مشروع القرار A/40/L.40 ، المعنون "اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري . لقد صوّت وفد بلادي مؤيِّدا لمشروع القرار هذا لأنه يتسق وسياساتنا الرامية الى وضع نهاية للفصل العنصري بالوسائل السلمية ، وتقديم المساعدة الى ضحايا الفصل العنصري .

كما اننا نعتقد انه لابد من ممارسة الضغط المستمر على حكومة جنوب افريقيا ، ونحن من جانبنا اعتمدنا بالفعل معظم التدابير الواردة في الفقرة ٧ ونواصل البحث في هذه التدابير الاخرى . ونحن نؤيد تماما المطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين والغاء القوانين التمييزية وتفكيك هياكل البانتوستانات . ولدينا بعض التساؤلات بشأن أي من الجزاءات الالزامية الجديدة - التي تطالب بها الفقرة ٥ من المنطوق - يمكن ان تكون ذات صلة وفعالية في هذا الوقت . إذ أن ذلك يتطلب بحثا متعمقا من جانب مجلس الأمن .

وفيما يتعلق بالفقرة ٩ من المنطوق ، فاننا مازلنا نرفض القول بأن الاتصالات او العلاقات الفردية تدعم الفصل العنصري . فان التبادلات العلنية المريحة قد تساعد على تغيير افكار البشر ، كما ان العزلة الكاملة قد تؤدي - من ناحية أخرى - الى جعل التغيير أكثر صعوبة . لذا فاننا لا نفسر هذه الفقرة - بالصيغة التي وردت بها - على انها تؤيد إنهاء كل الاتصالات .

وفي الختام ، نود أن نذكر أن عام ١٩٨٥ ، كان عام مأساة وأمل على حد سواء ، حيث تماعد تطور الاحداث في جنوب افريقيا . واثناء تنفيذ هذه القرارات يتعين على الامم المتحدة أن تقوم بدورها للنهوض بتغيير ملمى وتشجيع من يناضلون داخل جنوب افريقيا من أجل العدالة . ولا بد من استمرار ذلك العمل الى ان يتوارى الفصل العنصرى في احلك ابواب التاريخ الانسانى .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد استمعنا الى المتكلم

الاخير في معرض تحليل التصويت . وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ٢٥ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠